المنصة الاقتصادية

www.economyzone.net

العدد الخامس
الأحد 05 يوليو 2026
20 محـــرم 1448 هـ

خالد بن عبدالله:
المدن الذكية ركيزة لتعزيز الاستدامة

بورصة البحرين
تتبنى تكنولوجيا ناسداك
لتحديث منصة الإيداع المركزي

مجلس التنمية الاقتصادية
يعزز شراكاته الاستثمارية في
الصين وهونغ كونغ

قطر للطاقة تمدد القوة
القاهرة على شحنات الغاز

ارتفاع الأصول الأجنبية لـ "ساما"
6.7% رغم تراجع الموجودات

الإمارات تحصل 46 مليار درهم
من ضريبة القيمة المضافة
والانتقائية في 2025

ملف خاص

9th edition
مؤتمر البحرين
للمدن الذكية 2026

مع صدور هذا العدد من "**المنصة الاقتصادية**"، نتوقف بدايةً لنعبّر عن خالص الشكر والتقدير لكل من منح هذه التجربة الإعلامية ثقته، ولكل الرسائل والملاحظات والآراء التي تلقيناها من **الإعلاميين، والأكاديميين، والباحثين، والخبراء الاقتصاديين، ورجال الأعمال، والمهتمين بالشأن الاقتصادي**، والتي شكلت لنا مصدر اعتزاز ودافعًا لمواصلة العمل على تطوير المحتوى والارتقاء بجودته.

لقد كان حجم التفاعل الذي حظيت به المجلة منذ إطلاقها أكبر مما كنا نتوقع، ليس فقط من حيث **الانتشار**، بل من حيث **نوعية المتابعين** الذين حرصوا على تقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم، وإبداء دعمهم لهذه المبادرة الإعلامية المتخصصة.

ونحن ننظر إلى هذه الثقة باعتبارها مسؤولية كبيرة، تدفعنا إلى مواصلة تقديم **محتوى اقتصادي مهني**، يعتمد على التحليل والموضوعية، ويضع **المعلومة الدقيقة والسياق الاقتصادي** في مقدمة أولوياته.

ومن هذا المنطلق، يخصص هذا العدد ملفه الرئيسي لتغطية وتحليل **مؤتمر البحرين للمدن الذكية 2026**، الذي يمثل محطة مهمة في مسيرة التحول الرقمي والتنمية المستدامة في مملكة البحرين. ولم نتناول هذا الحدث بوصفه مؤتمراً سنوياً فحسب، بل باعتباره نافذة لقراءة **التحولات الاقتصادية** التي تشهدها المملكة، ودور **التكنولوجيا والابتكار** في إعادة **تشكيل المدن**، وتحسين **جودة الحياة**، وتعزيز **تنافسية الاقتصاد الوطني**.

وفي الوقت الذي تتسارع فيه المتغيرات الاقتصادية إقليمياً وعالمياً، ستواصل **المنصة الاقتصادية** أداء رسالتها في تقديم محتوى متخصص، يواكب هذه التحولات، ويضعها في إطار تحليلي يساعد القارئ على فهم أبعادها وتأثيراتها، بعيداً عن الاكتفاء بنقل الأخبار، وبما يعزز ثقافة اقتصادية قائمة على المعرفة والقراءة المتعمقة.

نجدد شكرنا لكل من دعم المجلة، وأسهم **برأيه وملاحظاته** في تطويرها، ونؤكد أن ما تحقق حتى الآن ليس سوى **بداية لمسيرة** نطمح أن تكون أكثر تأثيراً واتساعاً، وأن نواصل ترسيخ مكانتنا كمنصة **إعلامية اقتصادية موثوقة**، تعكس تطورات الاقتصاد، وتقرأ المستقبل، وتمنح القارئ محتوى يستحق وقته وثقته.

موسى عساف

ما تحقق حتى الآن ليس سوى بداية لمسيرة نطمح أن تكون أكثر تأثيراً واتساعاً، وأن نواصل ترسيخ مكانتنا كمنصة إعلامية اقتصادية موثوقة

news@economyzone.net
+973 3662 2618
economy_zone
economyzone

في هذا العدد..

5 ملف العدد

- خالد بن عبدالله: المدن الذكية ركيزة لتعزيز الاستدامة
- تقرير خاص: مؤتمر البحرين للمدن الذكية 2026

12 أخبار

- بورصة البحرين تتبنى تكنولوجيا ناسداك
- "التنمية الاقتصادية" يعزز شراكاته في الصين وهونغ كونغ
- دانات يكشف عن مشروع "الهيرات"
- "غرفة البحرين" تعتمد مبادرات لتعزيز التواصل

16 أسواق المال

- ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية إلى 2.4% في الربع الأول
- معهد BIBF يوسع حضوره الدولي لتعزيز تعليم التمويل الإسلامي في روسيا
- بنك ABC يرفع التمويل المستدام إلى 3 مليارات دولار
- ارتفاع الأصول الأجنبية لـ "ساما" 6.7% رغم تراجع الموجودات

20 خدمات

- وزارة الإسكان تطور خدمة جديدة
- هيئة الكهرباء والماء تقلص إنجاز توصيل المياه
- الأردن يستضيف قمة AI-MEDX 2026

22 عقارات

- تملك الأجانب للعقار في السعودية
- البحرين تشارك في اجتماع دولي للخرائط
- نسيج وخليجي بنك: عروض حصرية لـ "نسايم عراد"

25 نفط وغاز

- قطر للطاقة تمدد القوة القاهرة على شحنات الغاز

26 معادن

- الألمنيوم يواصل أكبر موجة خسائر منذ 2008

27 تكنولوجيا

- غوغل تتيح ميزة إنشاء الصور بالذكاء الاصطناعي

28 سياحة وسفر

30 ريادة أعمال

31 تقارير

- البطالة بين السعوديين عند أدنى مستوياتها
- اقتصادية الشارقة: اقتصاد مستدام وتحول رقمي يعززان تنافسية الإمارة
- الإمارات تحصل 46 مليار درهم من ضريبة القيمة المضافة والانتقائية في 2025
- الإمارات تعزز الثقافة المالية بمنظومة وطنية تدعم الادخار والاستثمار والشمول المالي

35 آراء اقتصادية

36 مجتمع الأعمال

38 أخبار الشركات

المنصة الاقتصادية

حيث تتحول الأخبار إلى فرص

www.economyzone.net

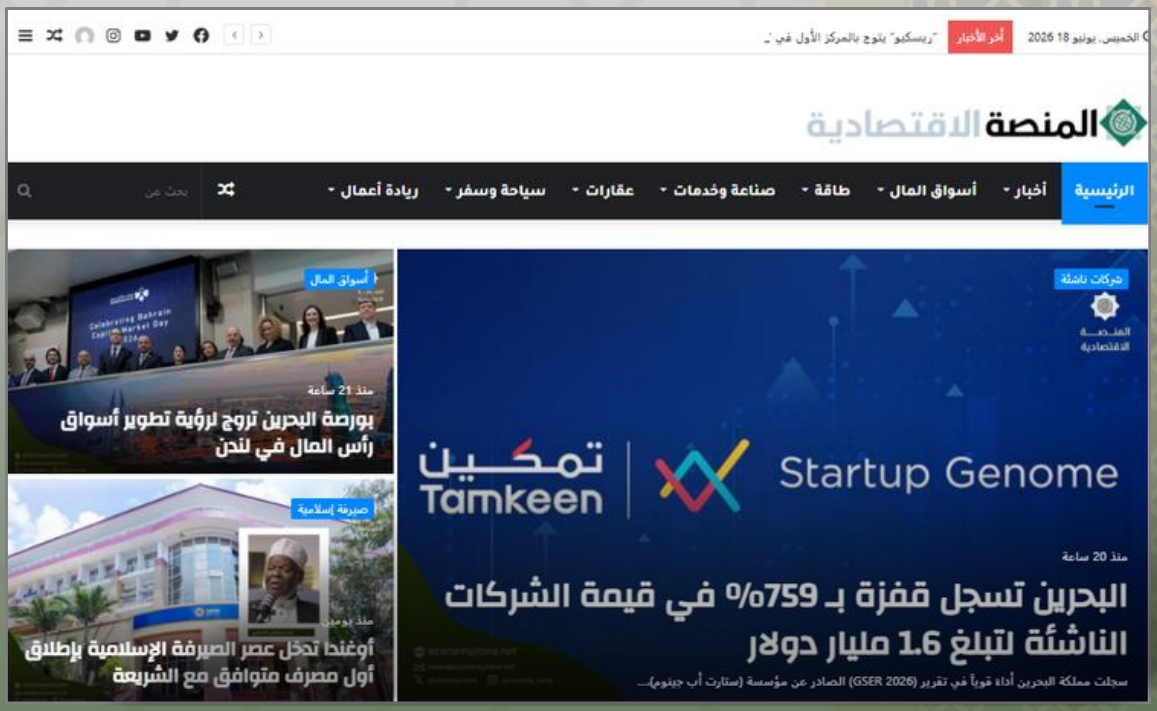

من البحرين إلى العالم..
تغطية على مدار الساعة لأهم أخبار الاقتصاد والأعمال والاستثمار في البحرين والخليج والعالم، مع تحليلات تساعدك على رؤية ما وراء الأرقام

news@economyzone.net
economyzone economy_zone economyzone

خالد بن عبدالله:

رفع كفاءة الخدمات، تحسين جودة الحياة، تعزيز استدامة الموارد

المنامة - المنصة الاقتصادية

أكد الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، أن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتبني استراتيجيات المدن الذكية يمثلان ركيزة أساسية لمسيرة التحديث والتنمية في مملكة البحرين، مشدداً على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسريع تنفيذ مشاريع مدن المستقبل وتعزيز الاستدامة والنمو الاقتصادي.

جاء ذلك خلال افتتاحه أعمال مؤتمر البحرين للمدن الذكية 2026، الذي يقام تحت شعار "رؤى المدن: حيث تلتقي الاستدامة والابتكار والتحول الذكي"، بحضور عدد من كبار المسؤولين والمختصين من داخل البحرين وخارجها، حيث افتتح أيضاً المعرض المصاحب الذي استعرض أحدث الحلول والمبادرات الداعمة للتحول الذكي.

وأوضح نائب رئيس مجلس الوزراء أن توظيف التقنيات الحديثة في تطوير البنية التحتية والخدمات الحكومية يسهم في رفع كفاءة الخدمات، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز استدامة الموارد، مؤكداً أن البناء على الإنجازات المتحققة في مجالي التحول الرقمي والتخطيط العمراني يشكل أولوية وطنية لدعم التنمية المستدامة.

وأشاد الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة بجهود وزارة شؤون البلديات والزراعة في تنظيم المؤتمر، مؤكداً أن العمل بروح "فريق البحرين" وتكامل الجهود بين مختلف الجهات يمثلان الأساس لترجمة الرؤى الوطنية إلى مشاريع عملية تعزز مكانة المملكة في مجال المدن الذكية.

وشهد المؤتمر تكريم المشاريع الفائزة بجوائز مؤتمر البحرين للمدن الذكية 2026، حيث فازت وزارة الداخلية بجائزة الابتكار في السلامة العامة الذكية عن نظام التنبيه الوطني، وبنك الإسكان بجائزة الابتكار في الخدمات العقارية الرقمية عن منصة بيتي، وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بجائزة الابتكار في الهوية الرقمية عن المفتاح الإلكتروني 2.0، وهيئة الكهرباء والماء بجائزة الابتكار في الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء عن مركز التحكم في شبكات الكهرباء والماء، فيما حصدت شركة نسيج جائزة الابتكار في الإسكان الذكي عن نسائم عراد، ونال بنك البحرين الإسلامي جائزة الذكاء الاصطناعي في التكنولوجيا المالية عن مشروع المرشد الذكي.

كما تم تكريم المهندس عصام عبدالله خلف، رئيس مجلس إدارة مؤسسة التنظيم العقاري، تقديراً لإسهاماته في دعم المؤتمر منذ انطلاقه عام 2016، إلى جانب تكريم الشركاء والرعاة.

من جانبه، أكد وزير شؤون البلديات والزراعة، المهندس وائل المبارك، أن ما حققته البحرين من تطور في البنية التحتية والخدمات الرقمية يستند إلى رؤية وطنية تضع المواطن في صميم جهود التطوير، مشيراً إلى أن المؤتمر يعكس أهمية التكامل بين الابتكار والتحول الرقمي والتخطيط الحضري لبناء مدن أكثر استدامة.

بدورها، أوضحت نور الخليف، وزيرة التنمية المستدامة الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية، أن البحرين تستعد لتقديم الاستعراض الوطني الطوعي الثالث حول التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمام الأمم المتحدة، مؤكدة أن المملكة تتبنى نموذجاً متكاملاً للمدن الذكية يقوم على الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، والإدارة الذكية للموارد، والابتكار، بما يعزز جودة الحياة ويدعم الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

مؤتمر البحرين للمدن الذكية 2026.. من الرؤية إلى التنفيذ

البحرين ترسم ملامح المستقبل

خاص - المنصة الاقتصادية / كتب: موسى عساف

لم تعد المدن الذكية في مملكة البحرين مجرد مفهوم يرتبط بالتكنولوجيا، بل أصبحت جزءًا من مشروع وطني متكامل يهدف إلى إعادة صياغة التنمية عبر توظيف الذكاء الاصطناعي والبيانات والتحول الرقمي في تحسين جودة الحياة، ورفع كفاءة الخدمات الحكومية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

الاستثمار في المدن الذكية أصبح استثمارًا اقتصاديًا طويل الأجل

يعكس مؤتمر البحرين للمدن الذكية 2026 انتقال المملكة من مرحلة وضع الاستراتيجيات إلى تنفيذ المشاريع، في وقت تتسارع فيه المنافسة العالمية على بناء مدن أكثر كفاءة واستدامة. وتستند البحرين في هذا المسار إلى بنية رقمية متقدمة، ومنظومة حكومية إلكترونية رائدة، وشراكة متنامية مع القطاع الخاص، ورؤية تجعل التكنولوجيا وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

هذا التوجه كان واضحاً عبر مجموعة من المشاريع الفائزة التي جسدت تطبيقات عملية للتحول الذكي، شملت الهوية الرقمية، وأنظمة التنبيه الوطني، والإسكان الرقمي، وإدارة شبكات الكهرباء والماء بالذكاء الاصطناعي، إلى جانب حلول التكنولوجيا المالية، بما يؤكد أن البحرين تبني منظومة متكاملة تتجاوز رقمنة الخدمات إلى إعادة تصميم بيئة العمل والحياة داخل المدن.

وتؤكد التجربة البحرينية أن الاستثمار في المدن الذكية لم يعد خيارًا تقنيًا، بل أصبح استثمارًا اقتصاديًا طويل الأجل يعزز جاذبية المملكة للاستثمارات، ويرفع كفاءة البنية التحتية، ويدعم الاقتصاد الرقمي، ويرسخ مكانة البحرين كمركز إقليمي للابتكار والتنمية المستدامة.

بعيدًا عن البعد التقني، تؤكد التجارب العالمية أن الاستثمار في المدن الذكية أصبح أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، لما يوفره من بيئة أعمال أكثر كفاءة، وخدمات حكومية أسرع، وبنية تحتية رقمية قادرة على استقطاب الاستثمارات وتعزيز الابتكار.

وفي هذا الإطار، تمضي البحرين في بناء نموذج تنموي يربط بين التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

فالمدن الذكية تقاس اليوم بقدرتها على رفع إنتاجية الاقتصاد، وتقليل تكاليف التشغيل، وتحسين إدارة الموارد، وتعزيز كفاءة النقل والطاقة والإسكان والخدمات العامة، بما ينعكس مباشرة على جودة الحياة وجاذبية البيئة الاستثمارية.

ويبرز دور القطاع الخاص بوصفه شريكًا رئيسيًا في هذه المنظومة، سواء عبر تطوير المشاريع العقارية الذكية، أو الاستثمار في التكنولوجيا المالية، أو تقديم حلول الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، وهو ما يعزز قدرة المملكة على بناء اقتصاد رقمي أكثر تنوعًا واستدامة.

كما تعكس الجوائز التي شهدها مؤتمر البحرين للمدن الذكية 2026 هذا التوجه، حيث شملت مشاريع في مجالات الهوية الرقمية، والسلامة العامة، والإسكان، وإدارة المرافق، والتكنولوجيا المالية، بما يؤكد أن التحول الذكي أصبح يمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية، وليس إلى قطاع بعينه.

وفي الوقت ذاته، يشكل التحول الرقمي أداة فاعلة لتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، من خلال إعادة هندسة الخدمات، وتبسيط الإجراءات، والاعتماد على البيانات في اتخاذ القرار، وهو ما يسهم في رفع إنتاجية المؤسسات الحكومية، وتحسين تجربة الأفراد والمستثمرين على حد سواء.

دخلت البحرين مرحلة توظيف التكنولوجيا في معالجة التحديات الحضرية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

البحرين.. نموذج متدرج للتحول الذكي

وفي الوقت الذي تتجه فيه بعض الدول إلى إنشاء مدن ذكية جديدة بالكامل، اختارت البحرين مسارًا مختلفًا يقوم على تطوير المدن القائمة وتحديث بنيتها الرقمية تدريجيًا، عبر الاستثمار في الخدمات الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية الرقمية، بما يسمح بتحقيق نتائج ملموسة خلال فترة زمنية أقصر والاستفادة من المرافق القائمة.

ويمنح هذا النهج المملكة مرونة أكبر في تنفيذ مشاريعها، مع ضمان تكاملها مع احتياجات المجتمع والقطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد ويحد من تكاليف التطوير.

كما يعكس هذا النموذج نضج التجربة البحرينية في التحول الرقمي، التي بدأت بتطوير الحكومة الإلكترونية، قبل أن تتوسع نحو بناء منظومة متكاملة للمدن الذكية ترتكز على البيانات، والابتكار، والاستدامة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

رؤية للمستقبل

وتؤكد مخرجات مؤتمر البحرين للمدن الذكية 2026 أن المملكة تجاوزت مرحلة الحديث عن أهمية التحول الرقمي، لتدخل مرحلة توظيف التكنولوجيا في معالجة التحديات الحضرية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

ومع استمرار الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتطوير التشريعات، وبناء الكفاءات الوطنية، وتوسيع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، تبدو البحرين ماضية بخطى ثابتة نحو ترسيخ مكانتها كواحدة من أكثر الدول تقدمًا في مجال المدن الذكية على المستوى الإقليمي.

وفي المحصلة، فإن بناء المدن الذكية لا يتعلق بالتكنولوجيا وحدها، بل ببناء اقتصاد أكثر مرونة، وخدمات أكثر كفاءة، ومدن أكثر استدامة، ومجتمع أكثر جودة في الحياة. وهذه هي الرسالة التي حملها مؤتمر البحرين للمدن الذكية 2026، والتي تؤكد أن البحرين تنظر إلى الابتكار والتحول الرقمي باعتبارهما استثمارًا طويل الأجل في مستقبل التنمية والاقتصاد الوطني.

ما بعد المؤتمر.. ماذا بعد المدن الذكية؟

لا تقاس أهمية المؤتمر بما شهدته جلساته من نقاشات أو بالمشاريع التي تم تكريمها فحسب، وإنما بما يعكسه من تحول في فلسفة التنمية داخل المملكة. فالمدن الذكية لم تعد مشروعاً تقنياً مستقلاً، بل أصبحت إطاراً يجمع بين التخطيط العمراني، والتحول الرقمي، والاستدامة، والابتكار، والتنمية الاقتصادية ضمن رؤية وطنية واحدة.

وتشير التجارب العالمية إلى أن الاستثمار في المدن الذكية يعد من أسرع القطاعات نمواً على مستوى العالم، مع توقعات بأن تتجاوز قيمة هذا السوق تريليونات الدولارات خلال السنوات المقبلة، مدفوعاً بالاستثمارات في الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، وشبكات الاتصالات، وإدارة الطاقة، والتنقل الذكي. وفي هذا السياق، تسعى البحرين إلى ترسيخ موقعها ضمن الاقتصادات التي تستفيد من هذه التحولات، عبر بناء بيئة أعمال مرنة، وتشريعات داعمة، وبنية تحتية رقمية قادرة على استقطاب الاستثمارات النوعية.

ويحمل هذا التوجه أبعاداً اقتصادية تتجاوز تطوير الخدمات الحكومية، إذ يفتح المجال أمام نمو قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا المالية، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات، والحلول الرقمية، والتطوير العقاري الذكي، والطاقة النظيفة، وهي قطاعات مرشحة لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي خلال السنوات المقبلة، وخلق فرص عمل تتطلب مهارات متقدمة تتماشى مع اقتصاد المعرفة.

كما أن نجاح المدن الذكية يرتبط بقدرة الحكومات على بناء منظومة متكاملة تجمع بين المؤسسات العامة والقطاع الخاص والجامعات ورواد الأعمال، بحيث تتحول المدن إلى مختبرات مفتوحة للابتكار، يتم فيها تطوير الحلول الجديدة واختبارها وتطبيقها بصورة مستمرة، وهو النهج الذي بدأت البحرين في ترسيخه من خلال تعزيز الشراكات الوطنية، وتشجيع الابتكار، والاستثمار في الكفاءات البشرية.

ومن زاوية استثمارية، فإن تطور البنية التحتية الرقمية وارتفاع مستوى الخدمات الذكية يمثلان أحد العوامل المهمة في قرارات المستثمرين العالميين عند اختيار وجهاتهم الاستثمارية، إذ أصبحت جودة البيئة الرقمية، وسهولة ممارسة الأعمال، وكفاءة الخدمات الحكومية، وسرعة إنجاز المعاملات، من المؤشرات الأساسية التي تؤثر في تنافسية الدول، إلى جانب المؤشرات الاقتصادية التقليدية.

ولا يقتصر أثر المدن الذكية على الاقتصاد فحسب، بل يمتد إلى المجتمع أيضاً، من خلال تحسين جودة الحياة، وتقليل الوقت المستغرق في الحصول على الخدمات، وتعزيز الاستدامة البيئية، وترشيد استهلاك الموارد، ورفع مستويات السلامة، وتحسين كفاءة النقل، وتوفير بيئة حضرية أكثر ملاءمة للأفراد والأعمال.

وفي ضوء ذلك، يبدو أن البحرين لا تنظر إلى المدن الذكية بوصفها هدفاً بحد ذاته، وإنما باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف أوسع، تشمل تنويع الاقتصاد، وتعزيز الاستدامة، وتحفيز الابتكار، وزيادة الإنتاجية، ورفع تنافسية المملكة على المستويين الإقليمي والدولي. ومع استمرار تنفيذ المشاريع الرقمية، وتوسع استخدام الذكاء الاصطناعي، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، تتجه البحرين نحو مرحلة جديدة يصبح فيها التحول الذكي جزءاً من الحياة اليومية، وليس مجرد مبادرات أو مشاريع منفصلة. ومن هنا، فإن مؤتمر البحرين للمدن الذكية 2026 لم يكن محطة لعرض الإنجازات فحسب، بل رسالة واضحة بأن مستقبل التنمية في المملكة سيُبنى على المعرفة، والبيانات، والابتكار، والاستدامة، باعتبارها الركائز الأساسية لاقتصاد أكثر مرونة، ومدن أكثر ذكاءً، وجودة حياة أفضل للأجيال القادمة.

بورصة البحرين تتبنى تكنولوجيا ناسداك لتحديث منصة الإيداع المركزي

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت بورصة البحرين عن إبرام شراكة استراتيجية مع ناسداك لتحديث منصة الإيداع المركزي للأوراق المالية التابعة لشركة البحرين للمقاصة، من خلال اعتماد نظام Nasdaq Eqlipse CSD، في خطوة تستهدف تعزيز البنية التحتية لأسواق رأس المال ورفع كفاءة خدمات ما بعد التداول في المملكة.

ومن المقرر أن يتم الإطلاق الكامل للمنصة الجديدة خلال الربع الرابع من عام 2028، ضمن برنامج التحول الرقمي الذي تنفذه البورصة لتطوير أنظمتها التشغيلية وتعزيز جاهزيتها لمواكبة التطورات المتسارعة في الأسواق المالية العالمية.

ويمثل المشروع أحد المحاور الرئيسية في خطة تطوير سوق رأس المال للفترة 2026–2028، والتي تستهدف تحديث البنية التحتية للسوق، وتحسين كفاءة العمليات، وتعزيز تجربة المستثمرين والمُصدرين، بما يدعم تنافسية سوق رأس المال البحريني على المستويين الإقليمي والدولي.

وستوفر منصة Nasdaq Eqlipse CSD مستوى متقدماً من التكامل مع الأسواق العالمية عبر الربط مع مؤسسات الإيداع المركزي الدولية، إلى جانب توحيد إجراءات ما بعد التداول وفق أفضل الممارسات العالمية، بما يسهم في تسهيل الاستثمارات العابرة للحدود، وتقليل التعقيدات التشغيلية، وتعزيز سرعة وكفاءة عمليات التسوية.

كما ستتيح المنصة باقة متطورة من الخدمات، تشمل الحفظ الدولي للأوراق المالية، وتمويل الأوراق المالية، وخدمات إقراض واقتراض الأوراق المالية، بما يوسع نطاق الخدمات المتاحة للمستثمرين والمؤسسات المالية.

وقال الشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة، الرئيس التنفيذي لبورصة البحرين، إن اعتماد تكنولوجيا ناسداك يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز مرونة وكفاءة البنية التحتية لعمليات ما بعد التداول، مؤكداً أن الاستثمار في التقنيات العالمية الحديثة يسهم في تعزيز الشفافية، ودعم النمو المستدام، وترسيخ مكانة البحرين كمركز مالي إقليمي.

وأضاف أن تطوير بنية تحتية مرنة وقابلة للتوسع أصبح ضرورة لمواكبة تطور أسواق المال العالمية، وتحسين سهولة الوصول إلى السوق، وتعزيز تنافسية المملكة في جذب الاستثمارات.

من جانبه، أكد ماغنوس هاغليند، رئيس تكنولوجيا أسواق رأس المال لدى ناسداك، أن الشراكة ستسهم في تعزيز تكامل سوق رأس المال البحريني مع الأسواق الدولية، وتحسين كفاءة عمليات التسوية، وتقوية البنية التحتية لمرحلة ما بعد التداول، بما يعزز جاذبية البحرين أمام المستثمرين الإقليميين والدوليين.

وتأتي هذه المبادرة ضمن استراتيجية بورصة البحرين الرامية إلى تطوير سوق رأس المال، وتوسيع نطاق الخدمات، ورفع الكفاءة التشغيلية، بما يدعم مستهدفات التنمية الاقتصادية للمملكة ويعزز مكانتها كمركز مالي متطور في المنطقة.

مجلس التنمية الاقتصادية يعزز شراكاته الاستثمارية في الصين وهونغ كونغ

المنامة – المنصة الاقتصادية

اختتم مجلس التنمية الاقتصادية زيارة استراتيجية استمرت خمسة أيام إلى جمهورية الصين الشعبية وهونغ كونغ، في إطار جهوده لتعزيز العلاقات الاستثمارية مع الأسواق الآسيوية واستقطاب استثمارات نوعية تدعم خطط مملكة البحرين لتنويع الاقتصاد وترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للأعمال والاستثمار.

وشهدت الزيارة سلسلة من اللقاءات مع مستثمرين استراتيجيين وقادة أعمال ومؤسسات استثمارية، حيث استعرض مسؤولو المجلس المزايا التنافسية التي توفرها البحرين، والفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات ذات الأولوية، إلى جانب بحث آفاق التعاون الاقتصادي والشراكات المستقبلية.

وفي مدينة داليان الصينية، شارك وفد المجلس في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي "الأبطال الجدد 2026"، الذي جمع مسؤولين حكوميين ورؤساء شركات وخبراء اقتصاد من مختلف دول العالم لمناقشة التحديات الاقتصادية العالمية وآفاق النمو في الأسواق الناشئة.

كما نظم مجلس التنمية الاقتصادية، على هامش الزيارة، اجتماعات استراتيجية مع مستثمرين وشركات دولية لاستعراض بيئة الأعمال في البحرين، والإمكانات التي توفرها المملكة في مجالات التكنولوجيا، والخدمات المالية، والصناعة، والاقتصاد الرقمي.

وترأست الوفد نور بنت علي الخليف، وزيرة التنمية المستدامة الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية، التي شاركت أيضاً في منتدى مكاتب إدارة الثروات العائلية السادس عشر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في هونغ كونغ، والذي نظمته شركة "كامبدن ويلث".

وخلال جلسة نقاشية بعنوان "بناء الاقتصاديات المرنة في عالم مُجزّأ: رأس المال، والتنافسية، وفرصة التعاون الواعدة بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا"، استعرضت الوزيرة جهود البحرين في بناء اقتصاد أكثر تنافسية ومرونة، مؤكدة تنامي فرص التعاون والاستثمار بين دول الخليج والأسواق الآسيوية.

وتعكس الزيارة توجه البحرين نحو توسيع حضورها في الأسواق العالمية وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وبيئتها التشريعية المرنة وبنيتها التحتية المتطورة.

وتعد الصين ثالث أكبر شريك تجاري لمملكة البحرين، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 2.43 مليار دولار خلال عام 2025، مدفوعاً بنمو التعاون في قطاعات التكنولوجيا والخدمات المالية والتصنيع.

دانات يكشف عن مشروع "الهيرات" لحماية مغاصات اللؤلؤ الطبيعي

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلن معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة "دانات" إطلاق تقرير الاستدامة 2025 إلى جانب تقرير انبعاثات الغازات الدفيئة 2025، والكشف عن مشروع "الهيرات"، في خطوة تعزز نهجه في دمج البحث العلمي بالاستدامة البيئية وحماية مغاصات اللؤلؤ الطبيعي، بما يدعم مكانة البحرين العالمية في هذا القطاع.

ويستعرض تقرير الاستدامة أبرز إنجازات المعهد في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، ويكشف عن اختبار أكثر من 32 مليون لؤلؤة وحجر كريم منذ تأسيسه، فيما يسلط الضوء على مبادرات حماية التنوع الحيوي البحري، والبحث العلمي، والتعليم، والتوعية، إلى جانب دعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

وأظهر تقرير انبعاثات الغازات الدفيئة انخفاض البصمة الكربونية لدانات بنسبة 21.7% مقارنة بخط الأساس لعام 2022، لتبلغ الانبعاثات 313.43 طنًا مكافئًا لثاني أكسيد الكربون خلال عام 2025، في إطار جهود المعهد لتعزيز كفاءة الطاقة ودعم مستهدفات مملكة البحرين نحو الحياد الكربوني.

كما كشف المعهد عن مشروع "الهيرات"، الذي يهدف إلى تقييم الحالة البيئية لمغاصات محار اللؤلؤ الطبيعي في البحرين، حيث أظهرت نتائج المسوحات الميدانية استقرار مستويات وفرة المحار وجودة المياه والرواسب، مع استمرار التجدد الطبيعي للمحار وعدم رصد مؤشرات على استنزاف واسع النطاق.

وقالت الرئيس التنفيذي لدانات، نورة جمشير، إن هذه الإصدارات تمثل مرحلة جديدة في مسيرة المعهد لترسيخ الاستدامة والشفافية، وتعزيز البحث العلمي والشراكات، بما يسهم في حماية أحد أهم الموارد الطبيعية والثقافية في البحرين، ودعم الثقة العالمية في اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة.

"غرفة البحرين" تعتمد مبادرات لتعزيز التواصل وتوسيع الشراكات الاقتصادية

المنامة – المنصة الاقتصادية

اعتمد مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، خلال اجتماعه الثالث للدورة الحادية والثلاثين، برئاسة نبيل خالد كانو، حزمة من المبادرات والقرارات الهادفة إلى تعزيز تمثيل القطاع الخاص، وتطوير آليات التواصل مع الأعضاء، وتوسيع الشراكات الاقتصادية والمؤسسية، بما يدعم تنافسية بيئة الأعمال في المملكة.

واستعرض المجلس مستجدات إعادة تشكيل اللجان القطاعية، مؤكداً دورها في نقل مرئيات القطاعات الاقتصادية ورصد التحديات التي تواجهها، والمساهمة في صياغة مبادرات تدعم نمو القطاع الخاص. كما وافق على إعادة تشكيل مجلس الأعمال البحريني الأردني المشترك، مع فتح باب الانضمام أمام أعضاء الغرفة المهتمين بالسوق الأردني، بهدف تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين.

وناقش المجلس برنامج اللقاءات القطاعية والزيارات الميدانية المزمع تنفيذها خلال المرحلة المقبلة، في إطار تعزيز التواصل المباشر مع مختلف القطاعات الاقتصادية والاطلاع على احتياجاتها، بما يسهم في تطوير خدمات الغرفة وتعزيز دورها في تمثيل مصالح مجتمع الأعمال.

كما شدد المجلس على أهمية توظيف المشاركات الخارجية للترويج للفرص الاستثمارية في البحرين وإبراز مزايا بيئة الأعمال الوطنية، إلى جانب تعريف أعضاء الغرفة بالفرص الاقتصادية في الأسواق الإقليمية والدولية، بما يدعم الشراكات التجارية واستقطاب المزيد من الاستثمارات إلى المملكة.

وأكد مجلس الإدارة في ختام الاجتماع مواصلة تنفيذ المبادرات التي تعزز التواصل مع القطاع الخاص، وتوسع التعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة، وترسخ دور غرفة البحرين شريكاً رئيسياً في دعم التنمية الاقتصادية.

رغم تراجع صافي التدفقات

ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية إلى 2.4% في الربع الأول

أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء في السعودية ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى المملكة خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 2.4% على أساس سنوي، لتصل إلى 26.6 مليار ريال، رغم تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وبحسب البيانات، بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 23.1 مليار ريال خلال الربع الأول، بانخفاض نسبته 2.4% مقارنة بالربع الأول من عام 2025، كما تراجع بنسبة 51.9% مقارنة بالربع الرابع من العام الماضي، الذي سجل تدفقات استثنائية بلغت 48 مليار ريال.

وفي المقابل، ارتفعت التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المملكة من 26 مليار ريال إلى 26.6 مليار ريال على أساس سنوي، فيما انخفضت بنحو 49.9% مقارنة بالربع السابق، عندما بلغت 53.1 مليار ريال.

كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة 3.5 مليار ريال خلال الربع الأول، بزيادة سنوية بلغت 50.6% مقارنة مع 2.3 مليار ريال في الفترة نفسها من العام الماضي، بينما انخفضت بنسبة 31.8% مقارنة بالربع الرابع من 2025.

وتعكس البيانات استمرار جاذبية الاقتصاد السعودي للاستثمارات الأجنبية، رغم التباين الفصلي في التدفقات، في ظل مواصلة المملكة تنفيذ برامجها الإصلاحية ومشروعاتها الاستثمارية الكبرى ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030 الرامية إلى تعزيز مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.

معهد BIBF يوسع حضوره الدولي لتعزيز تعليم التمويل الإسلامي في روسيا

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلن معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) توقيع اتفاقيتي تعاون مع كل من جامعة قاديروف الحكومية الشيشانية وجامعة Financial University في روسيا، بهدف تعزيز بناء القدرات وإدماج مؤهلات المعهد المهنية في التمويل الإسلامي ضمن البرامج الأكاديمية للجامعتين.

وجاء توقيع الاتفاقيتين على هامش مشاركة المعهد في منتدى قازان الاقتصادي الدولي السابع عشر، حيث وقع الاتفاقيتين الدكتور أحمد الشيخ، الرئيس التنفيذي للمعهد، مع زوربيك سايدوف، رئيس جامعة قاديروف الحكومية الشيشانية، والبروفيسور ستانيسلاف إي. بروكوفييف، رئيس جامعة Financial University.

وتهدف الشراكتان إلى توسيع التعاون في مجالات التطوير الأكاديمي والمهني، وبناء القدرات، وتبادل الخبرات، واستكشاف فرص التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في إعداد كوادر متخصصة وتعزيز المعرفة في قطاع التمويل الإسلامي.

وقال الدكتور أحمد الشيخ، الرئيس التنفيذي لمعهد BIBF، إن الاتفاقيتين تمثلان خطوة استراتيجية لتعزيز الحضور الأكاديمي الدولي للمعهد، وتوسيع انتشار الخبرات البحرينية في مجالات التعليم والتدريب المتخصص في التمويل الإسلامي، بما يواكب الطلب المتنامي على هذه التخصصات في الأسواق العالمية.

من جانبه، أكد الدكتور رضوان ملك، رئيس مركز التمويل الإسلامي في المعهد، أن إدماج المؤهلات المهنية للمعهد ضمن البرامج الأكاديمية يعزز الربط بين الجانب الأكاديمي والمهارات العملية التي يتطلبها القطاع المالي، ويسهم في إعداد كفاءات مؤهلة تلبي احتياجات الأسواق الدولية.

وتأتي الاتفاقيتان ضمن استراتيجية معهد BIBF الرامية إلى توسيع شبكة شراكاته الأكاديمية العالمية، وتعزيز انتشار برامجه المهنية، وترسيخ مكانة البحرين كمركز إقليمي رائد في التعليم والتدريب المتخصص في التمويل الإسلامي.

بنك ABC يرفع التمويل المستدام إلى 3 مليارات دولار

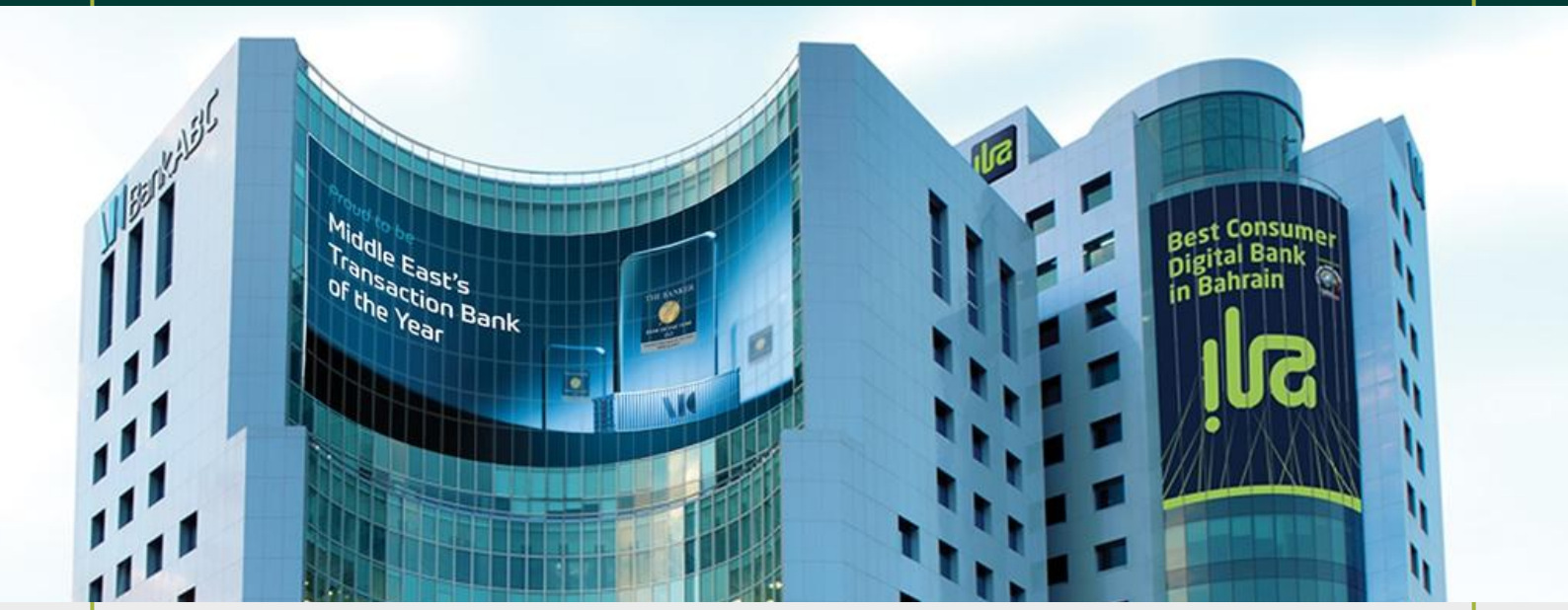

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلن بنك ABC مواصلة تنفيذ استراتيجيته للاستدامة، محققاً تقدماً في التمويل المستدام وخفض البصمة البيئية، في إطار توجهه لدمج معايير الاستدامة في أعماله المصرفية وتعزيز أثره الاقتصادي والاجتماعي عبر مختلف الأسواق التي يعمل بها.

وأوضح البنك أنه قدم خلال عام 2025 تمويلاً مستداماً بقيمة 3 مليارات دولار، بزيادة 7.1% مقارنة بعام 2024، لتمثل هذه التمويلات نحو 13% من إجمالي محفظة القروض والسلف والأوراق المالية القابلة للتداول.

وأشار إلى أن 71% من التمويلات المستدامة تم توجيهها إلى الأسواق الناشئة، مستفيداً من حضوره في دول مجلس التعاون الخليجي وشمال أفريقيا وتركيا والبرازيل وجنوب شرق آسيا، في خطوة تعكس تركيزه على دعم التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة في الأسواق ذات الأولوية.

كما عزز البنك نشاطه في أسواق رأس المال المستدامة، حيث شارك كمدير رئيسي مشترك في ترتيب إصدارات صكوك خضراء واجتماعية ومستدامة بقيمة 4 مليارات دولار خلال عام 2025، بزيادة 90% مقارنة مع 2.1 مليار دولار في العام السابق.

وقال برندون هوبكنز، الرئيس التنفيذي بالوكالة لمجموعة بنك ABC، إن استراتيجية الاستدامة لا تقتصر على تقليل الأثر البيئي، بل تهدف إلى خلق قيمة طويلة الأجل للعملاء والمجتمعات والمساهمين، مؤكداً التزام البنك بدعم التحول المنظم في قطاع الطاقة من خلال حلول تمويلية مبتكرة وشراكات استراتيجية.

وتوزعت محفظة التمويل المستدام للبنك بين المشاريع الخضراء (56%)، والمبادرات الاجتماعية (16%)، ومشروعات الاستدامة (11%)، والتمويل المرتبط بالاستدامة (17%)، بما يعكس تنوع الحلول التمويلية التي يقدمها لدعم مختلف أهداف التنمية المستدامة.

وعلى صعيد الأداء البيئي، أعلن البنك خفض استهلاك الطاقة بنسبة 6% خلال عام 2025، وتقليص انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 12% عبر النطاقات 1 و2 و3 مقارنة بعام 2024، في إطار تنفيذ خطة خفض الأثر البيئي حتى عام 2030.

كما أطلق البنك آلية لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) لدى العملاء، وأجرى تحليلاً لانبعاثات النطاق الثالث الممولة، بهدف تعزيز فهم مسارات التحول لدى العملاء ودعم جهودهم في إزالة الكربون.

وفي إطار مسؤوليته المجتمعية، استثمر بنك ABC نحو 1.9 مليون دولار في 92 مبادرة خلال عام 2025، ركزت على التعليم، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، إلى جانب إطلاق برنامج لتعزيز التنوع والشمول داخل بيئة العمل.

وأكد البنك أنه سيواصل خلال المرحلة المقبلة تطوير إطار التمويل المستدام، ووضع استراتيجية لخفض الانبعاثات الممولة، بما يعزز دمج الاستدامة في أعماله المصرفية وإدارة المخاطر، ويواكب التحولات العالمية في القطاع المالي.

ارتفاع الأصول الأجنبية لـ "ساما" 6.7% رغم تراجع الموجودات

أظهرت بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) تراجع إجمالي موجوداته بنسبة 3% على أساس سنوي خلال شهر مايو 2026، لتبلغ 1.939 تريليون ريال، مقابل نحو 2 تريليون ريال في الفترة نفسها من العام الماضي، في حين واصلت الأصول الأجنبية والإقراض للقطاع الخاص تسجيل نمو ملحوظ.

وبحسب النشرة الشهرية للبنك المركزي، ارتفع صافي الأصول الأجنبية بنسبة 6.7% على أساس سنوي ليصل إلى 1.743 تريليون ريال بنهاية مايو، مقارنة مع 1.633 تريليون ريال قبل عام، رغم تراجعه بنسبة 1.4% على أساس شهري.

كما سجل المعروض النقدي بمفهومه الواسع (M3) نمواً سنوياً بنسبة 8.94% ليبلغ 3.367 تريليون ريال، مقابل 3.091 تريليون ريال في مايو 2025، في إشارة إلى استمرار توسع السيولة في الاقتصاد السعودي.

وأظهرت البيانات انخفاض مطلوبات المصارف من القطاعين الحكومي وشبه الحكومي إلى 916.8 مليار ريال بنهاية مايو، بتراجع شهري نسبته 0.64%.

في المقابل، ارتفعت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص إلى 3.25 تريليون ريال، مسجلة نمواً بنسبة 6.6% على أساس سنوي، و0.6% مقارنة بالشهر السابق، بالتزامن مع ارتفاع الإقراض الموجه للقطاع الخاص بنسبة 6.57% على أساس سنوي.

وتعكس المؤشرات استمرار النشاط الائتماني في دعم الاقتصاد السعودي، رغم تراجع إجمالي موجودات البنك المركزي، في ظل نمو السيولة وارتفاع التمويل الموجه للقطاع الخاص بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وزارة الإسكان تطور خدمة الحصول على خطابات الجهات الحكومية

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلنت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في البحرين تطوير خدمة إصدار خطابات الجهات الحكومية الخاصة بتوصيل خدمات الكهرباء والماء للوحدات السكنية الجديدة، عبر تحويلها بالكامل إلى خدمة إلكترونية مؤتمتة، في خطوة تستهدف تسريع الإجراءات، وتحسين تجربة المستفيدين، وتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية.

وبموجب الخدمة المطورة، أصبح بإمكان المستفيدين الحصول على الخطابات إلكترونياً فورياً عبر تسجيل الدخول باستخدام المفتاح الإلكتروني (eKey 2.0)، مع إمكانية الاطلاع على الخطاب وطباعته مباشرة، دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة أو استلام مستندات ورقية.

وأسهمت عملية التطوير في تقليص مدة إنجاز الخدمة من يوم عمل إلى إجراء فوري وتلقائي، إلى جانب خفض مدة اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة لا تقل عن 25%، وتحويل الخدمة إلى نظام رقمي بنسبة 100%، بما يعزز سرعة إنجاز المعاملات ويرفع كفاءة الأداء الحكومي.

وأكدت وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني، آمنة الرميحي، أن تطوير الخدمة يأتي ضمن جهود الوزارة المستمرة لإعادة هندسة الخدمات الحكومية وتبسيط إجراءاتها، من خلال توظيف الحلول الرقمية بما يسهم في رفع جودة الخدمات وتحسين تجربة المواطنين.

وأضافت أن الوزارة تواصل تحديث خدماتها الإلكترونية وفق أفضل الممارسات، دعماً لمستهدفات التحول الرقمي الحكومي، وتوفير خدمات أكثر سرعة ومرونة وكفاءة، بما يواكب تطلعات المستفيدين.

ويأتي هذا التطوير ضمن برنامج حكومي أشمل لإعادة هندسة الخدمات، حيث تم توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1,300 خدمة حكومية، شملت عمليات تطوير وإعادة هندسة لأكثر من 800 خدمة في مختلف الجهات الحكومية، استناداً إلى ملاحظات المستفيدين عبر نظام «تواصل»، وآراء المستثمرين، وتقارير المتسوق السري، بما يعزز كفاءة الإجراءات ويرتقي بجودة الخدمات الحكومية في المملكة.

هيئة الكهرباء والماء تقلص إنجاز توصيل المياه للمباني الجديدة إلى يومين

أعلنت هيئة الكهرباء والماء تطوير خدمة الكشف الافتراضي لطلبات خدمات المياه الجديدة، ضمن جهودها المستمرة لإعادة هندسة الخدمات الحكومية، في خطوة تستهدف تسريع إجراءات توصيل المياه للمباني الجديدة، وتعزيز كفاءة الخدمات الرقمية وتحسين تجربة المشتركين.

وتتيح الخدمة المطورة للمواطنين والمقيمين، إلى جانب المؤسسات والشركات، التقدم إلكترونياً بطلبات توصيل خدمات المياه، بما يشمل تركيب التوصيلات والعدادات الجديدة، من خلال إجراءات رقمية مؤتمتة بالكامل تسهم في اختصار الوقت وتبسيط رحلة المتعامل.

وبموجب التحديث الجديد، تم تقليص مدة إنجاز الطلب من خمسة أيام عمل إلى يومين فقط، مع خفض عدد خطوات الخدمة من ست خطوات إلى أربع كحد أقصى، إضافة إلى تحويل الخدمة إلى منصة رقمية بنسبة 100%، وتقليل المستندات المطلوبة بنسبة 50%، وخفض اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة لا تقل عن 25%.

وأكدت رشا صالح عبدالله كمشكي، مديرة إدارة توزيع المياه بهيئة الكهرباء والماء، أن تطوير الخدمة يأتي ضمن استراتيجية الهيئة لتبني حلول رقمية مبتكرة تسهم في تبسيط الإجراءات، ورفع كفاءة الخدمات، وتحسين تجربة المشتركين.

وأضافت أن الهيئة تواصل تحديث خدماتها بما يقلل الوقت والجهد اللازمين لإنجاز المعاملات، ويرفع كفاءة الأداء، ويدعم مستهدفات الحكومة في التحول الرقمي، بما يوفر خدمات أكثر سرعة ومرونة للمواطنين والمقيمين وقطاع الأعمال.

ويأتي هذا التطوير ضمن البرنامج الحكومي لإعادة هندسة الخدمات، الذي شهد توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1,300 خدمة حكومية، وإعادة تصميم وتطوير 800 خدمة في مختلف الجهات الحكومية، استناداً إلى ملاحظات المستفيدين عبر نظام «تواصل»، وآراء المستثمرين، وتقارير المتسوق السري، بما يعزز جودة الخدمات الحكومية ويرتقي بتجربة المستفيدين.

الأردن يستضيف قمة AI-MEDX 2026 لتعزيز الابتكار في الذكاء الاصطناعي والرعاية الصحية

تستضيف المملكة الأردنية الهاشمية، في منطقة البحر الميت خلال الفترة من 25 إلى 27 أكتوبر 2026، أعمال قمة AI-MEDX 2026 تحت شعار "التميز الطبي بالذكاء الاصطناعي"، في خطوة تستهدف تعزيز مكانة الأردن كمركز إقليمي للابتكار والحوار في مجالات الذكاء الاصطناعي والرعاية الصحية والتحول الرقمي.

وتنظم القمة شركة ZeeDimension بالتعاون مع مركز التمكين المجتمعي (CEC) Creative Contact وشركائهما الاستراتيجيين، بمشاركة واسعة من صناع القرار، وقادة القطاع الصحي، والأكاديميين، والباحثين، والمبتكرين، والمستثمرين، إلى جانب كبرى شركات التكنولوجيا والرعاية الصحية من مختلف أنحاء العالم.

ومن المتوقع أن تستقطب القمة خبراء ومتخصصين من أكثر من 25 دولة لمناقشة أحدث تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الطب السريري، والتشخيص والتصوير الطبي، والطب الدقيق، والتحليلات التنبؤية، والروبوتات الطبية، والمستشفيات الذكية، والصحة الرقمية، إلى جانب قضايا الحوكمة، والأمن السيبراني، وأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع الصحي.

ويضم البرنامج العلمي جلسات بحثية متخصصة، وأوراقاً علمية محكّمة، وعروضاً وملصقات بحثية، إضافة إلى مسابقة لأفضل ورقة علمية، بما يعزز التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات الصحية، ويدعم تحويل الابتكار الأكاديمي إلى تطبيقات عملية تسهم في تطوير جودة الرعاية الصحية.

كما يحتضن الحدث معرض AI-MEDX Expo الذي يجمع شركات عالمية وناشئة ومؤسسات أكاديمية لاستعراض أحدث الابتكارات في تقنيات الذكاء الاصطناعي الطبي، والأجهزة الذكية، وحلول المستشفيات الرقمية، ومنصات الصحة الإلكترونية، بما يفتح المجال أمام بناء شراكات استراتيجية، ونقل التكنولوجيا، واستقطاب الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا الصحية.

ولا تقتصر القمة على الجانب العلمي، بل تمثل منصة استثمارية تجمع بين رواد الأعمال والمبتكرين والمستثمرين والمؤسسات الصحية، بهدف دعم الشركات الناشئة، وتسويق الابتكارات الطبية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في المجالات الصحية والتقنية.

وتتضمن أجندة القمة كذلك ورش عمل تطبيقية، وبرامج تدريبية متقدمة، ودورات Master Class معتمدة تمنح ساعات تطوير مهني مستمر (CPD/CME)، بما يسهم في بناء القدرات ونقل المعرفة للعاملين في القطاع الصحي.

كما توفر القمة للرعاة والشركاء منصة دولية للتواصل المباشر مع صناع القرار وقادة قطاع الرعاية الصحية، واستعراض أحدث الحلول والتقنيات، وبناء شراكات أعمال طويلة الأمد في أحد أسرع القطاعات نمواً على مستوى العالم.

وتعكس استضافة الأردن لهذا الحدث الدولي الثقة المتزايدة ببيئته العلمية والاستثمارية، وتعزز مكانته كمركز إقليمي للابتكار في التكنولوجيا الصحية، بما يدعم الاقتصاد المعرفي ويواكب التحولات العالمية نحو مستقبل صحي أكثر ذكاءً واستدامة.

في تصريح خاص لـ "اندبندنت عربية"

عساف: تنظيم تملك الأجانب للعقار يعزز ثقة المستثمرين بالسوق السعودية

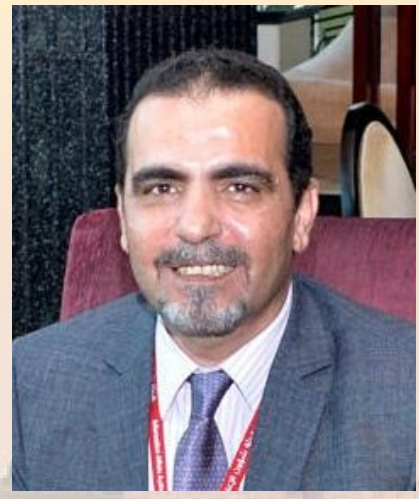

المنامة - المنصة الاقتصادية

أكد الإعلامي والكاتب الاقتصادي، موسى عساف، أن اللائحة التنفيذية لتملك غير السعوديين للعقار تمثل أحد أبرز الإصلاحات التشريعية في القطاع العقاري، وستسهم في تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، إذ توفر إطاراً تنظيمياً واضحاً يعزز ثقة المستثمرين من خلال تحديد النطاقات الجغرافية وشروط التملك، بما يمنح السوق مزيداً من الشفافية والاستقرار.

جاء ذلك في تصريح خاص لـ"اندبندنت عربية"، ضمن تقرير للصحافي محمد الشهري بعنوان "تملك غير السعوديين للعقار... قراءة في آثار التنظيم الجديد"، والذي ناقش آثار إقرار اللائحة التنفيذية لقرار تملك غير السعوديين للعقار، والتي اعتمدها مجلس الوزراء السعودي مؤخراً.

وأوضح عساف أن السعودية تبنت نموذجاً متوازناً يجمع بين الانفتاح على الاستثمار الأجنبي وحماية السوق المحلية، عبر ضوابط تحد من المضاربات وتحافظ على فرص التملك للمواطنين، مشيراً إلى أن نجاح النظام يكمن في الحوكمة والرقابة والتنظيم، بما يعزز استدامة السوق العقارية على المدى الطويل.

وأضاف أن وضوح الأنظمة يقلل من الأخطار التي يضعها المستثمر ضمن حساباته قبل الدخول إلى أي سوق، ويمنح المطورين العقاريين رؤية أوضح للتخطيط لمشاريعهم، بما يسهم في بناء سوق أكثر عمقاً واستقراراً على المدى البعيد.

وختم الكاتب الاقتصادي، موسى عساف، حديثه بأن الأثر الأكبر للنظام سيظهر في المدن والمشاريع التي تشهد طلباً استثمارياً مرتفعاً، مثل الرياض وجدة والمنطقة الشرقية، إلى جانب الوجهات التنموية الكبرى كنيوم والبحر الأحمر والقدية ووجهة الدرعية، إذ تمتلك هذه المناطق مقومات جذب المستثمرين من حيث البنية التحتية، والمشاريع النوعية، والفرص الاستثمارية، بما يعزز مكانة السعودية باعتبارها إحدى أبرز الوجهات العقارية في المنطقة.

البحرين تشارك في رسم مستقبل الخرائط الملاحية الرقمية خلال اجتماع دولي

المنامة – المنصة الاقتصادية

شارك راشد عبدالله السويدي، مدير إدارة المسح البحري بجهاز المساحة والتسجيل العقاري، في اجتماع اللجنة التوجيهية للمركز الدولي للخرائط الملاحية الإلكترونية (IC-ENC)، الذي استضافته مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية بمشاركة ممثلين عن 55 دولة، لبحث مستقبل الخرائط الملاحية الرقمية وتطوير معايير الملاحة البحرية.

وركز الاجتماع على مناقشة الخطط التنفيذية للتحول العالمي نحو نموذج البيانات الهيدروغرافية الموحد (S-100)، الذي يمثل الجيل الجديد من المنتجات والخدمات الملاحية الرقمية، ويهدف إلى تعزيز سلامة الملاحة البحرية ورفع كفاءة تبادل البيانات بما يواكب التطورات التقنية في القطاع البحري.

كما ناقش المشاركون الجدول الزمني لتطبيق المرحلة الثانية من خدمات نموذج (S-100)، واعتماد السياسات السعرية الجديدة للخرائط الملاحية الإلكترونية، إلى جانب استعراض برامج التدريب وبناء القدرات الفنية، بما يدعم تطوير جودة الخدمات الملاحية على المستوى الدولي.

وتناول الاجتماع أيضاً مستقبل آليات توزيع الخرائط الملاحية الإلكترونية، وتطوير النماذج التشغيلية والتسعيرية لخدمات المركز الدولي للخرائط الملاحية الإلكترونية، بما يتماشى مع احتياجات المستخدمين والتطورات المتسارعة في تقنيات الملاحة البحرية.

وشملت المناقشات مراجعة خدمة (S-124) الخاصة بتبادل التحذيرات والمعلومات الملاحية الرقمية، بالإضافة إلى تعزيز برامج التدريب والتأهيل المتخصصة في التحقق من الخرائط الملاحية الإلكترونية، بما يسهم في تطوير الكفاءات الوطنية وتوسيع تبادل الخبرات وفق أفضل الممارسات الدولية.

وتعكس مشاركة البحرين في هذا الاجتماع التزامها بمواكبة التطورات العالمية في قطاع الهيدروغرافيا والملاحة البحرية، وتعزيز حضورها في المبادرات الدولية الهادفة إلى تطوير البنية الرقمية للقطاع البحري ودعم سلامة الملاحة.

نسيج وخليجي بنك يطلقان عروض تمويل حصرية لمشروع "نسايم عراد"

المنامة - المنصة الاقتصادية

أبرمت شركة نسيج اتفاقية مع خليجي بنك لتقديم عروض تمويلية حصرية لعملاء البنك الراغبين في شراء فلل مشروع "نسايم عراد" في منطقة عراد، ضمن برنامجي التمويل الإسكاني "مزايا" و"تسهيل+". وتتضمن العروض فترة سماح تمتد إلى ستة أشهر، ومعدلات تمويل تنافسية، إلى جانب الإعفاء من الرسوم الإدارية، في خطوة تستهدف تسهيل تملك المواطنين للمساكن.

وجرى توقيع الاتفاقية على هامش معرض البحرين للمدن الذكية 2026، حيث وقعها أحمد عبدالله، القائم بأعمال رئيس المبيعات في شركة نسيج، وخليل الهاشمي، مدير قسم حسابات موظفي الشركات المميزة في خليجي بنك، بحضور عدد من مسؤولي الجانبين.

وتأتي الشراكة في إطار تعزيز التعاون بين المطورين العقاريين والمؤسسات المالية لتوسيع خيارات التمويل السكني، بما يدعم الاستفادة من البرامج الحكومية ويوفر حلولاً أكثر مرونة للراغبين في التملك.

وقال أحمد عبدالله إن الاتفاقية تمثل امتداداً للتعاون القائم بين نسيج وخليجي بنك، والذي يشمل أيضاً مشروعي "بساتين" و"كنال فيو"، مشيراً إلى أن العروض الجديدة ستسهم في تسهيل إجراءات التملك وتوفير خيارات تمويلية تتناسب مع احتياجات العملاء.

وأضاف أن مشروع "نسايم عراد" سجل مبيعات تجاوزت 50%، بالتزامن مع استمرار الطلب على الوحدات السكنية المتبقية، مؤكداً أن الشراكة تعكس التزام نسيج بتقديم قيمة مضافة للعملاء من خلال حلول تمويلية ميسرة ومزايا تنافسية.

من جانبه، قال خليل الهاشمي إن التعاون مع نسيج يعزز جهود خليجي بنك في توفير حلول تمويل سكنية مبتكرة تدعم نمو القطاع العقاري، وتوفر خيارات مناسبة لمختلف شرائح المستفيدين، بما يواكب توجهات المملكة نحو تعزيز تملك المواطنين للمساكن.

وكانت نسيج قد أنجزت مشروع "نسايم عراد" الذكي قبل الموعد المحدد، فيما يواصل المشروع استقطاب الطلب، مدعوماً بتصاميم حديثة وتقنيات ذكية تستهدف توفير بيئة سكنية متكاملة تجمع بين جودة الحياة والاستدامة والتحول الرقمي.

مع استمرار اضطرابات الإمدادات

قطر للطاقة تمدد القوة القاهرة على شحنات الغاز المسال

مددت قطر للطاقة العمل ببند القوة القاهرة على عدد من شحنات الغاز الطبيعي المسال المتجهة إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية، في ظل استمرار تداعيات الأضرار التي لحقت بمنشآت الإنتاج في رأس لفان وتأثيرها على وتيرة الصادرات.

وبحسب مصادر نقلت عنها بلومبرغ، مددت الشركة تعليق بعض الشحنات المخصصة لعملاء في آسيا حتى شهر أغسطس، فيما أعلنت شركة Edison أن أربع شحنات إضافية كانت مخصصة لإيطاليا أضيفت إلى قائمة الشحنات الملغاة، ليرتفع إجمالي الشحنات المتأثرة منذ أبريل إلى 21 شحنة، مؤكدة أن عملاءها لم يتأثروا بعد توفير إمدادات بديلة.

ويتيح بند القوة القاهرة للموردين تعليق أو تأجيل تنفيذ العقود في حالات استثنائية خارجة عن الإرادة، مثل النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية، بما يمنحهم مرونة في إدارة اضطرابات الإمدادات.

وفي الوقت نفسه، تواصل قطر تكثيف جهودها لاستعادة طاقتها التصديرية، عبر إدخال المزيد من ناقلات الغاز الفارغة إلى الخليج العربي استعداداً لاستئناف عمليات الشحن من منشآت رأس لفان، مع استهداف استعادة معظم الطاقة التصديرية خلال شهرين من إعادة فتح مضيق هرمز.

وكانت الأضرار التي لحقت بخطي إنتاج للغاز الطبيعي المسال وإحدى منشآت التسييل قد أدت إلى تعطيل نحو 17% من طاقة تصدير الغاز المسال في قطر، فيما تشير التقديرات إلى أن عمليات الإصلاح قد تستغرق سنوات.

وتعد قطر من أكبر ثلاثة مصدرين للغاز الطبيعي المسال في العالم، فيما يضم مجمع رأس لفان 14 خطاً لإنتاج الغاز الطبيعي المسال بطاقة إجمالية تقارب 77 مليون طن سنوياً، ما يجعل أي اضطراب في عملياته ذا تأثير مباشر على أسواق الطاقة العالمية.

الألمنيوم يواصل أكبر موجة خسائر منذ 2008 مع استمرار قوة الدولار

واصلت المعادن الصناعية تراجعها، مع استمرار الضغوط الناجمة عن قوة الدولار الأميركي وتراجع المخاوف المرتبطة بإمدادات الشرق الأوسط، في وقت سجل فيه الألمنيوم أكبر خسارة شهرية منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وتراجع الألمنيوم بنسبة 0.5% إلى 3071 دولاراً للطن في بورصة لندن للمعادن، بعدما لامس 3060 دولاراً، وهو أدنى مستوى له منذ 19 فبراير، مواصلاً خسائره بعد هبوطه بنحو 16% خلال يونيو، في أكبر تراجع شهري منذ أكثر من 17 عاماً.

وحسب (بلوبيرغ)؛ جاءت الضغوط على المعدن بعد انحسار التوترات في الشرق الأوسط، والتي كانت قد دفعت الأسعار للصعود بين مارس ومايو بفعل المخاوف بشأن الإمدادات من المنطقة التي تمثل نحو 10% من الإنتاج العالمي للألمنيوم.

وفي الوقت ذاته، واصل مؤشر الدولار ارتفاعه لليوم الثاني، بينما سجلت العملة الأميركية مكاسب بلغت 2.5% خلال الشهرين الماضيين، مدعومة بتوجه أكثر تشدداً من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي، ما يزيد تكلفة السلع المقومة بالدولار على المشترين حول العالم.

وقال تشنتينغ تشو، المتداول لدى شركة Hangzhou Chenglian Industrial Co، إن مخاوف المستثمرين من استمرار صعود الدولار أثرت سلباً على معنويات أسواق المعادن الصناعية، إضافة إلى الذهب والفضة، مشيراً إلى أن بعض المستثمرين في الصين بدأوا تحويل استثماراتهم من السلع الأولية إلى الأسهم المحلية للاستفادة من مكاسب السوق.

كما تراجع النحاس بنسبة 0.9% إلى 13,254 دولاراً للطن، فيما انخفض خام الحديد بنسبة 1.6% إلى 97.50 دولاراً للطن في بورصة سنغافورة.

وتترقب الأسواق أيضاً نتائج المراجعة الأميركية المرتقبة لواردات النحاس المكرر، بعدما استُبعدت من الرسوم الجمركية التي فرضتها واشنطن العام الماضي، في خطوة قد تؤثر على اتجاهات سوق النحاس العالمية خلال الفترة المقبلة.

لمستخدمي جيميناي في الولايات المتحدة

غوغل تتيح ميزة إنشاء الصور بالذكاء الاصطناعي مجاناً

أعلنت شركة غوغل توسيع إتاحة ميزة إنشاء الصور المدعومة بتقنية Nano Banana داخل تطبيق Gemini، لتصبح متاحة مجاناً للمستخدمين المؤهلين في الولايات المتحدة، بعد أن كانت مقتصرة على مشتركي باقات Plus وPro وUltra.

وتأتي الخطوة في إطار استراتيجية غوغل لتوسيع الوصول إلى أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتعزيز تنافسية منصة Gemini في سوق يشهد سباقاً متسارعاً بين كبرى شركات التكنولوجيا لتقديم خدمات أكثر تطوراً وتخصيصاً للمستخدمين.

وتعتمد الميزة على تقنية Personal Intelligence، التي كشفت عنها الشركة في أبريل الماضي، وتتيح إنشاء صور تتوافق مع اهتمامات المستخدم وسلوكه الرقمي، بالاستفادة من البيانات المرتبطة بحساب غوغل، بما في ذلك Gmail وGoogle Photos وYouTube وGoogle Search، دون الحاجة إلى كتابة أوصاف تفصيلية لكل طلب.

كما يمكن لـ Gemini استخدام الصور الشخصية المخزنة في Google Photos لإنشاء صور جديدة، ما يختصر خطوات الاستخدام ويمنح تجربة أكثر سلاسة وتخصيصاً.

وأكدت غوغل أن الميزة تعمل وفق نظام الاشتراك الاختياري (Opt-in)، حيث يحدد المستخدم التطبيقات التي يسمح للمنصة بالوصول إليها، مع إمكانية إيقاف الميزة في أي وقت من خلال إعدادات التطبيق.

وفي سياق متصل، تستعد الشركة لإطلاق مجموعة من التحديثات الجديدة لتطبيق Gemini، تشمل ميزة Daily Brief، وواجهة استخدام محدثة، وإتاحة نموذج الذكاء الاصطناعي للفيديو Gemini Omni، إلى جانب وكيل الذكاء الاصطناعي الشخصي Gemini Spark.

ويأتي هذا التوسع بعد أن تجاوز تطبيق Gemini حاجز 750 مليون مستخدم نشط شهرياً خلال العام الجاري، في مؤشر على تسارع تبني حلول الذكاء الاصطناعي وتعزيز موقع غوغل في المنافسة العالمية على هذا القطاع سريع النمو.

وزيرة السياحة: تطوير منظومة الفعاليات السياحية يعزز تنافسية البحرين

المنامة – المنصة الاقتصادية

أكدت فاطمة الصيرفي، وزيرة السياحة، مواصلة تطوير منظومة الفعاليات في مملكة البحرين، باعتبارها أحد المحركات الرئيسية للنمو السياحي، وداعماً لتنويع التجارب السياحية واستقطاب المزيد من الزوار، بما يعزز مكانة المملكة وجهةً إقليمية ودولية للفعاليات.

جاء ذلك خلال لقاء جمع الوزيرة بعدد من ممثلي شركات تنظيم الفعاليات، حيث ناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون والتنسيق المشترك لتطوير القطاع، ومواكبة النمو المتسارع الذي يشهده سوق الفعاليات في المملكة.

وأكدت الصيرفي أن الشراكة مع القطاع الخاص تمثل ركيزة أساسية في تطوير صناعة الفعاليات، مشيرة إلى دوره في ابتكار تجارب سياحية نوعية وتنظيم فعاليات تسهم في تعزيز تنافسية البحرين واستقطاب الفعاليات الكبرى، إلى جانب دعم قطاعات الضيافة، والتجزئة، والنقل، والخدمات اللوجستية، والصناعات الإبداعية.

وشهد الاجتماع بحث خطط تنشيط قطاع الفعاليات، والاستفادة من البنية التحتية المتطورة التي تتمتع بها البحرين، إلى جانب تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، واستحداث فعاليات إقليمية ودولية جديدة تتماشى مع مستهدفات استراتيجية قطاع السياحة 2022–2026.

من جانبهم، أشاد ممثلو شركات تنظيم الفعاليات بحرص وزارة السياحة على تعزيز التواصل المباشر مع القطاع الخاص، مؤكدين استعدادهم لمواصلة التعاون وتقديم المبادرات التي تسهم في تطوير القطاع، وترسيخ مكانة البحرين كوجهة رائدة لاستضافة الفعاليات الإقليمية والدولية.

وشهد الاجتماع بحث خطط تنشيط قطاع الفعاليات، والاستفادة من البنية التحتية المتطورة التي تتمتع بها البحرين، إلى جانب تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، واستحداث فعاليات إقليمية ودولية جديدة تتماشى مع مستهدفات استراتيجية قطاع السياحة 2022–2026.

من جانبهم، أشاد ممثلو شركات تنظيم الفعاليات بحرص وزارة السياحة على تعزيز التواصل المباشر مع القطاع الخاص، مؤكدين استعدادهم لمواصلة التعاون وتقديم المبادرات التي تسهم في تطوير القطاع، وترسيخ مكانة البحرين كوجهة رائدة لاستضافة الفعاليات الإقليمية والدولية.

مركز البحرين العالمي للمعارض يطلق أجندة صيفية لتعزيز السياحة

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلن مركز البحرين العالمي للمعارض عن برنامج صيفي متنوع يمتد على مدى شهري يوليو وأغسطس 2026، يضم مجموعة من الفعاليات الترفيهية والعائلية والشبابية والرياضية والثقافية، في خطوة تستهدف تنشيط الحركة السياحية وتعزيز مكانة البحرين كوجهة إقليمية للفعاليات على مدار العام.

وأكدت سارة أحمد بوحجي، الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض ورئيس مجلس إدارة مركز البحرين العالمي للمعارض، أن الأجندة الصيفية تعكس التزام المملكة بتقديم تجارب نوعية للمواطنين والمقيمين والزوار، من خلال استضافة فعاليات عالمية وإقليمية تسهم في تنويع المنتج السياحي وتعزيز جاذبية البحرين.

وأوضحت أن استضافة فعاليات وطنية بارزة، من بينها مهرجان صيف البحرين للألعاب، ومدينة شباب 2030، والمدينة الرياضية الصيفية، إلى جانب المسرحية الكويتية «البيت المسكون»، تأتي في إطار تكامل الجهود مع المبادرات السياحية الوطنية لإثراء موسم الصيف ودعم الاقتصاد السياحي.

وأضافت أن البنية التحتية الحديثة والمتعددة الاستخدامات التي يتمتع بها المركز تتيح استضافة عدد من الفعاليات الكبرى والمتزامنة بكفاءة عالية، بما يعزز مكانة البحرين كمركز إقليمي للمعارض والمؤتمرات والفعاليات الدولية.

ويستضيف المركز النسخة الثالثة من مهرجان صيف البحرين للألعاب خلال الفترة من 2 يوليو إلى 5 أغسطس، مقدماً ستة أسابيع من الأنشطة الترفيهية والعروض الحية والمناطق التفاعلية المخصصة للعائلات والأطفال.

كما يحتضن النسخة الخامسة عشرة من مدينة شباب 2030 خلال الفترة من 12 يوليو إلى 20 أغسطس، والتي تنظمها وزارة شؤون الشباب بالشراكة مع صندوق العمل "تمكين"، بهدف تطوير مهارات الشباب البحريني في مجالات القيادة وريادة الأعمال والمهارات المستقبلية.

وللمرة الأولى، يشهد المركز إطلاق المدينة الرياضية الصيفية بالتزامن مع مدينة شباب 2030، لتوفير بيئة رياضية داخلية تشجع على ممارسة النشاط البدني وتعزيز أنماط الحياة الصحية خلال فصل الصيف.

وفي الجانب الثقافي، يستضيف المركز المسرحية الكويتية «البيت المسكون» خلال الفترة من 15 إلى 18 يوليو، بمشاركة نخبة من نجوم المسرح الخليجي، في فعالية يتوقع أن تستقطب جمهوراً واسعاً من البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي.

وتعكس الأجندة الصيفية لمركز البحرين العالمي للمعارض استراتيجية المملكة الرامية إلى ترسيخ مكانتها كوجهة متكاملة لسياحة الأعمال والترفيه، عبر استضافة فعاليات متنوعة تدعم القطاع السياحي وتسهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية المرتبطة به.

بنفت تطلق النسخة الخامسة من برنامج "مسار"

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلنت بنفت إطلاق النسخة الخامسة من برنامجها السنوي "مسار" للتدريب الصيفي لعام 2026، والمخصص لطلبة السنة الثالثة والرابعة في الجامعات، ضمن جهودها المستمرة لإعداد الكفاءات الوطنية وتأهيلها للعمل في قطاع التكنولوجيا المالية.

ويمتد البرنامج لمدة شهرين، ويوفر للمشاركين تجربة عملية داخل بيئة عمل احترافية، تتيح لهم التعرف على آليات العمل في قطاع التكنولوجيا المالية، من خلال المشاركة في مهام عدد من الإدارات والفرق المختلفة داخل الشركة، بما يسهم في تنمية مهاراتهم المهنية وتعزيز جاهزيتهم للانتقال إلى سوق العمل.

وتركز نسخة هذا العام على تقديم تجربة تدريبية أكثر شمولاً، عبر تعريف الطلبة بمنظومة العمل المؤسسي داخل بنفت، وتعزيز فهمهم لأهمية التكامل بين الإدارات في تطوير الخدمات المالية الرقمية، إلى جانب إبراز دور الشركة في دعم البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية في مملكة البحرين.

وقال صلاح العوضي، الرئيس التنفيذي للموارد البشرية في بنفت، إن برنامج "مسار" يجسد التزام الشركة بالاستثمار في الشباب البحريني، من خلال توفير تجربة تدريبية تجمع بين التعلم والتطبيق العملي، بما يساعد المشاركين على تطوير مهاراتهم واكتشاف إمكاناتهم المهنية في بيئة عمل واقعية.

وأضاف أن البرنامج لا يقتصر على التدريب داخل الإدارات المختلفة، بل يتضمن أيضاً أنشطة تطويرية وورش عمل تهدف إلى تعزيز مهارات التواصل والعمل الجماعي والجاهزية المهنية، بما يمنح الطلبة قيمة مضافة تدعم مسيرتهم الوظيفية المستقبلية.

ويأتي برنامج "مسار" في إطار استراتيجية بنفت لتعزيز التكامل بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، عبر توفير فرص تدريبية عملية تسهم في إعداد جيل من الكفاءات الوطنية القادرة على مواكبة التطورات المتسارعة في قطاع التكنولوجيا المالية، ودعم مكانة البحرين كمركز مالي إقليمي رائد للابتكار والخدمات الرقمية.

عقارات السيف تطلق النسخة الثانية من برنامج "تأسيس"

أعلنت شركة عقارات السيف إطلاق النسخة الثانية من برنامجها التدريبي "تأسيس"، في إطار جهودها المستمرة لدعم الكفاءات الوطنية وتمكين الشباب البحريني، عبر تزويد طلبة الجامعات بخبرة عملية متكاملة تعزز جاهزيتهم لسوق العمل وتربط بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق المهني.

ويتيح البرنامج، الذي يستمر لمدة شهرين، للمشاركين فرصة التدريب العملي في عدد من إدارات الشركة، إلى جانب المشاركة في ورش عمل تفاعلية، وجلسات للإرشاد المهني، ولقاءات مع الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى جولات ميدانية في مشاريع ومراكز الشركة، بما يوفر تجربة شاملة للتعرف على بيئة العمل في قطاع التطوير العقاري وإدارة الأصول.

وأكد الرئيس التنفيذي لشركة عقارات السيف، أحمد يوسف، أن استمرار البرنامج للعام الثاني يعكس نجاح نسخته الأولى وأهمية الاستثمار في إعداد الكفاءات الوطنية، مشيراً إلى أن «تأسيس» يهدف إلى تزويد الشباب بالمهارات العملية التي تعزز جاهزيتهم للانخراط في سوق العمل، وتسهم في دعم التنمية الاقتصادية بالمملكة.

وأضاف أن الاستثمار في الشباب يمثل أحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية الاستدامة المؤسسية للشركة، من خلال توفير فرص تدريبية تمنح المشاركين فهماً أعمق لبيئة الأعمال، وتساعدهم على بناء مسارات مهنية أكثر وضوحاً.

من جانبها، أوضحت مديرة الموارد البشرية والشؤون الإدارية في الشركة، عبير الشيخ، أن البرنامج يعتمد على نهج تدريبي يمنح المشاركين فرصة التعرف إلى وظائف وأدوار متعددة داخل الشركة، بما يعزز فهمهم لآليات العمل المؤسسي والمهارات المطلوبة في القطاع العقاري.

ويختتم البرنامج بمشروع تطبيقي نهائي، يقدم خلاله المشاركون حلولاً عملية لتحديات مرتبطة ببيئة الأعمال، على أن تخضع المشاريع للتقييم من قبل فريق متخصص، مع تكريم أفضل المشاركين، في خطوة تعكس دور البرنامج في اكتشاف المواهب الوطنية وتأهيلها لفرص وظيفية واعدة.

ويأتي برنامج «تأسيس» ضمن استراتيجية عقارات السيف للاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز مساهمتها في إعداد جيل من الكفاءات الوطنية القادرة على مواكبة متطلبات سوق العمل ودعم مسيرة التنمية في مملكة البحرين.

تراجعت إلى 6.4% في الربع الأول

البطالة بين السعوديين عند أدنى مستوياتها في عام

أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء في السعودية تراجع معدل البطالة بين السعوديين إلى 6.4% خلال الربع الأول من عام 2026، مسجلاً أدنى مستوى له في عام، في حين انخفض معدل البطالة لإجمالي السكان إلى 3.1%، مدعوماً باستمرار تحسن مؤشرات سوق العمل.

وبحسب البيانات، تراجع معدل البطالة لإجمالي السكان بمقدار 0.4 نقطة مئوية مقارنة بالربع الرابع من عام 2025، ليصل إلى أدنى مستوى منذ الربع الأول من العام الماضي، فيما انخفض معدل البطالة بين السعوديين بمقدار 0.8 نقطة مئوية على أساس فصلي.

وسجل معدل البطالة بين السعوديات انخفاضاً إلى 9% مقارنة بالربع السابق، بينما تراجع المعدل بين السعوديين الذكور إلى 4.9%، في مؤشر على استمرار تحسن فرص التوظيف في مختلف شرائح سوق العمل.

كما أظهرت البيانات انخفاض معدل البطالة بين الشابات السعوديات (15–24 عاماً) إلى 20.4%، فيما تراجع المعدل بين الشباب السعوديين إلى 13.8%، مع تحسن مستويات التوظيف في الفئات العمرية الأصغر.

وفي المقابل، بلغ معدل البطالة لغير السعوديين 1.5% خلال الربع الأول، مقارنة مع 0.8% في الفترة نفسها من العام الماضي.

وعلى صعيد المشاركة الاقتصادية، انخفض معدل مشاركة السعوديين في القوى العاملة إلى 49%، بينما بلغ معدل المشاركة لدى السعوديات 33.9%، ولدى السعوديين الذكور 64.2%.

وأظهرت البيانات أن الباحثين السعوديين عن عمل استخدموا في المتوسط ثلاث وسائل للبحث عن الوظائف، تصدرتها التقدم المباشر إلى أصحاب العمل بنسبة 74.6%، تلتها المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف (جدارات) بنسبة 55.2%، ثم تحديث أو نشر السيرة الذاتية عبر المنصات المهنية بنسبة 48.5%.

وتعكس النتائج استمرار تحسن كفاءة سوق العمل السعودي، بالتزامن مع تنفيذ برامج التوطين والإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى رفع معدلات التوظيف وتعزيز مشاركة المواطنين في مختلف القطاعات، ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030.

في تقريرها السنوي لعام 2025

اقتصادية الشارقة: اقتصاد مستدام وتحول رقمي يعززان تنافسية الإمارة

أصدرت دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة تقريرها السنوي لعام 2025 تحت عنوان "انطلاقة جديدة لاقتصاد مستدام"، مستعرضةً أبرز الإنجازات والمبادرات التي نفذتها خلال العام الماضي لدعم تنافسية البيئة الاقتصادية، وتعزيز الاستدامة، وترسيخ مكانة الإمارة كوجهة جاذبة للاستثمار والأعمال.

ويقدم التقرير تقييماً شاملاً لأداء الدائرة عبر مجموعة من المحاور الاستراتيجية، تشمل الاستثمار، والتنافسية، والاستدامة، والتحول الرقمي، وتطوير الخدمات، وتنمية الموارد البشرية، إلى جانب المبادرات المجتمعية والمعرفية التي تدعم بناء اقتصاد معرفي مستدام.

وأشار التقرير إلى مواصلة الدائرة تنفيذ مبادرات نوعية لتطوير بيئة الأعمال وتحسين جودة الخدمات الحكومية، من خلال توسيع الحلول الرقمية وتبسيط الإجراءات، بما يسهم في تعزيز تجربة المستثمرين ورواد الأعمال ورفع كفاءة الخدمات المقدمة.

وفي محور الاستثمار، استعرض التقرير مؤشرات تعكس جاذبية البيئة الاقتصادية في الشارقة، بما في ذلك نمو الرخص الاقتصادية، وتعزيز مساهمة القطاعات المختلفة في الاقتصاد، إلى جانب المبادرات الداعمة للاستثمار المحلي والأجنبي وتمكين سيدات الأعمال.

كما سلط الضوء على جهود تعزيز التنافسية عبر دعم ريادة الأعمال والابتكار، وتنمية القطاع الصناعي والتجاري، وتعزيز الامتثال والحوكمة، ومكافحة غسل الأموال، والمشاركة في الفعاليات الاقتصادية المحلية والدولية.

وفي جانب التحول الرقمي، أبرز التقرير التوسع في الخدمات الذكية، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتطوير الأنظمة الإلكترونية، بما ينسجم مع استراتيجية حكومة الشارقة في بناء منظومة حكومية رقمية متقدمة تعتمد على البيانات والابتكار.

وتناول التقرير كذلك برامج تطوير الكفاءات الوطنية، وإدارة المعرفة، وتعزيز بيئة العمل، إلى جانب المبادرات المجتمعية والإنسانية، وجهود ترسيخ مفاهيم الاستدامة المؤسسية وتحسين تجربة المتعاملين.

وأكد حمد علي عبدالله المحمود، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية، أن التقرير يعكس التزام الدائرة بتنفيذ رؤية القيادة الرامية إلى ترسيخ مكانة الشارقة مركزاً اقتصادياً واستثمارياً رائداً، من خلال تطوير بيئة أعمال مرنة تدعم الاستثمار والابتكار وتواكب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

وأضاف أن الدائرة ركزت خلال عام 2025 على تسريع التحول الرقمي، وتحسين جودة الخدمات، وتمكين الكفاءات الوطنية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويعزز جاهزية الإمارة لمواكبة المتغيرات العالمية.

الإمارات تحصل 46 مليار درهم من ضريبة القيمة المضافة والانتقائية في 2025

أعلنت الهيئة الاتحادية للضرائب أن إجمالي الإيرادات المحصلة من ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية بلغ 46 مليار درهم خلال عام 2025، بزيادة تقارب 12% مقارنة مع 41 مليار درهم في عام 2024، في مؤشر يعكس نمو النشاط الاقتصادي وتعزيز مستويات الامتثال الضريبي في الدولة.

وجاء ذلك في التقرير السنوي للهيئة لعام 2025، الذي استعرض أبرز الإنجازات التشغيلية والتشريعية والتقنية، إلى جانب المبادرات الرامية إلى تطوير منظومة ضريبية ذكية تعتمد على التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، مع تعزيز كفاءة الإجراءات الرقابية وتحسين تجربة المتعاملين.

وأظهر التقرير ارتفاع عدد معاملات التسجيل الضريبي بأكثر من 20% ليصل إلى نحو 1.7 مليون معاملة، منها أكثر من 245 ألف طلب للتسجيل في ضريبة الشركات، و98 ألف طلب للتسجيل في ضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى 206 طلبات للتسجيل في الضريبة الانتقائية.

وفي مجال استرداد الضرائب، نفذت الهيئة نحو 1.7 مليون طلب لاسترداد ضريبة القيمة المضافة للسياح، وأكثر من 7 آلاف طلب لاسترداد الضريبة الخاصة ببناء مساكن المواطنين، إلى جانب تسجيل 289 منفذاً للبيع بالتجزئة ضمن النظام الإلكتروني لاسترداد الضريبة للسياح.

وسلط التقرير الضوء على توسع الهيئة في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة العمليات التشغيلية وتسريع إنجاز المعاملات، بالتوازي مع تطوير الخدمات الرقمية وتعزيز قنوات التواصل مع المتعاملين.

كما ارتفع إجمالي المعاملات الواردة عبر قنوات التواصل المختلفة إلى أكثر من 625 ألف معاملة خلال عام 2025، بنمو 12% مقارنة بالعام السابق، فيما تجاوز عدد زوار مراكز الدعم في أبوظبي ودبي 21 ألف متعامل، وسجل معدل سعادة المتعاملين 93%.

وعلى صعيد الرقابة، نفذت الهيئة 175.5 ألف زيارة تفتيشية في الأسواق المحلية، أسفرت عن ضبط 29.5 مليون علبة من منتجات التبغ المخالفة، و7.6 مليون عبوة من السلع الانتقائية الأخرى غير المطابقة للأنظمة الضريبية.

وفي إطار تعزيز الوعي الضريبي، نظمت الهيئة 210 ورش عمل استفاد منها أكثر من 122 ألف مشارك، كما عززت حضورها الرقمي بإرسال أكثر من 65 مليون رسالة عبر القنوات الإلكترونية، واستقطب موقعها الإلكتروني 2.6 مليون زائر خلال العام، في خطوة تعكس توسع الخدمات الرقمية وزيادة التفاعل مع المتعاملين.

الإمارات تعزز الثقافة المالية بمنظومة وطنية تدعم الادخار والاستثمار والشمول المالي

تواصل دولة الإمارات ترسيخ الثقافة المالية والاستثمارية كأحد المحركات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي والرفاه المجتمعي، من خلال منظومة متكاملة من الاستراتيجيات الوطنية والمبادرات الحكومية والبرامج التعليمية، الهادفة إلى تعزيز الوعي المالي، وتشجيع الادخار والاستثمار، وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة.

وتعكس هذه الجهود توجه الدولة نحو بناء مجتمع يتمتع بوعي مالي مرتفع، مدعوماً بإصلاحات تنظيمية ومبادرات رقمية وشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو ما أسهم في تصدر الإمارات عربياً في الثقافة المالية وفق نتائج برنامج التقييم الدولي للطلبة PISA 2022.

ويقود مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي هذه الجهود عبر الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2026-2030، التي أُعدت بالتعاون مع البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد العربي، وبمشاركة أكثر من 70 جهة وطنية، بهدف توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الوعي والثقافة المالية لدى مختلف فئات المجتمع.

وبالتوازي مع ذلك، برزت مبادرة "زود" كمنصة وطنية مجانية تقدم إرشادات مالية شخصية، وتقود برامج توعوية مثل أسبوع المال العالمي، إلى جانب تنفيذ مبادرات للتثقيف المالي في المدارس والجامعات والمجتمع، بما يدعم أه

كما يواصل "سندك"، الذراع المعنية بحماية المستهلك المالي وتسوية الشكاوى، تعزيز الوعي بالحقوق والواجبات المالية، فيما تضطلع هيئة الأوراق المالية والسلع بدور داف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

محوري في تنظيم المحتوى الاستثماري، حيث أطلقت رخصة "المؤثر المالي (Finfluencer)"، الأولى من نوعها في المنطقة، لتنظيم التوصيات الاستثمارية عبر المنصات الرقمية وتعزيز حماية المستثمرين.

وفي إطار توسيع خيارات الاستثمار للأفراد، أطلقت وزارة المالية برامج صكوك الخزينة الحكومية الموجهة للأفراد، بما في ذلك الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تمكين المواطنين والمقيمين من الاستثمار في أدوات حكومية آمنة عبر المنصات الرقمية وبحد أدنى يبدأ من 1000 درهم.

كما توسعت المبادرات التعليمية في هذا المجال، حيث أطلقت الصكوك الوطنية برنامج "المستثمر الصغير" لترسيخ الثقافة المالية لدى طلبة المدارس، إضافة إلى منصة "العيادة المالية" التي توفر تقييماً للصحة المالية وإرشادات تساعد الأفراد على تحسين قرارات الادخار والاستثمار.

وأكد محمد قاسم العلي، الرئيس التنفيذي لمجموعة الصكوك الوطنية، أن الثقافة المالية أصبحت ركيزة استراتيجية لبناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة، مشيراً إلى أن تخصيص عام 2026 ليكون "عام الأسرة" يعزز أهمية الوعي المالي في دعم استقرار الأسر وتحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية لنمو الأسرة 2031.

وتعكس هذه المبادرات التزام دولة الإمارات ببناء اقتصاد معرفي تنافسي، وتعزيز الشمول المالي، ورفع جاهزية الأفراد لإدارة مواردهم المالية بكفاءة، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويعزز مكانة الدولة كمركز مالي عالمي.

البنوك الأردنية على مفترق طرق رقمي: من البنية التحتية إلى الذكاء التنافسي

علاء جابر *

في عام واحد فقط، شهد القطاع المالي الأردني أكثر من 363 مليون عملية دفع رقمية بقيمة تجاوزت 93 مليار دينار أردني، بنمو نسبته 62% مقارنة بالعام السابق. هذا ليس مجرد رقم إحصائي يُضاف إلى تقرير سنوي، بل هو دليل ملموس على أن الأردن لم يعد يستعد لدخول الاقتصاد الرقمي فحسب، بل أصبح جزءاً فاعلاً فيه. والسؤال المطروح أمام البنوك الأردنية اليوم لم يعد "هل ننتقل إلى التحول الرقمي؟"، بل "هل إننا نتحرك بالسرعة الكافية لمواكبة هذا التحول؟"

تكشف المؤشرات الرسمية أن أصول القطاع المصرفي الأردني كان من المتوقع أن تنمو بنسبة 6% لتصل إلى 74.1 مليار دينار بنهاية عام 2025، بحسب تقديرات البنك المركزي الأردني، في حين تضاعف حجم معاملات الدفع الفوري عبر منصة "كليك" (CliQ) خلال العام نفسه، إذ تجاوز عدد عملياتها 167 مليون عملية. هذه الأرقام تعكس واقعاً واضحاً: الأردن يملك بنية تحتية رقمية ناضجة، وقاعدة عملاء جاهزة للتفاعل مع الخدمات المصرفية الذكية، وقطاعاً مصرفياً يتمتع بثقة تنظيمية عالية بقيادة البنك المركزي الأردني.

لكن البنية التحتية وحدها لا تكفي، إذ تشير الدراسات الحديثة التي تناولت أداء البنوك التجارية الأردنية إلى أن قدرات التحول الرقمي، من التكيف التقني إلى التموضع التنافسي، تُفسّر نسبة 68% من التفاوت في الأداء المصرفي المُدرك. والأهم من ذلك: البنوك التي تستثمر بجدية في القدرات الرقمية والذكاء الاصطناعي لا تتحسن فقط في الكفاءة التشغيلية، بل تتفوق فعلياً على منافسيها في السوق.

خلال السنوات الماضية، انصبّ تركيز البنوك في الأردن على بناء البنية الرقمية، من تحديث الأنظمة الأساسية إلى تطوير قنوات الدفع والخدمات الرقمية. أما المرحلة المقبلة، فهي لا تتعلق بإضافة المزيد من التقنيات، بل بالاستفادة منها بطريقة أكثر ذكاءً. وهذا هو جوهر الذكاء الاصطناعي للأعمال (Business AI)، أي دمج الذكاء الاصطناعي بالعمليات اليومية للمؤسسة، بحيث يصبح جزءاً من طريقة اتخاذ القرار، لا مجرد أداة تعمل على هامش الأعمال بشكل منفرد.

نعمل في (اس ايه بي) الألمانية مع مؤسسات مالية في مختلف أسواق العالم على دمج الذكاء الاصطناعي للأعمال داخل أنظمتها التشغيلية، ونلاحظ بوضوح أن المؤسسات التي تحقق أكبر قيمة ليست تلك التي تتبنى أكبر عدد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بل تلك التي توظفه داخل العمليات اليومية بالاعتماد على بيانات أعمال موثوقة ومتكاملة.

لكن نجاح الذكاء الاصطناعي مرتبط بشدة بالبيانات التي يستند إليها. لذلك فإن المؤسسات المصرفية التي تنجح في توحيد بياناتها وربطها عبر مختلف الوظائف، من العمليات إلى الالتزام والمخاطر، ستكون الأكثر قدرة على تحويل الذكاء الاصطناعي إلى قرارات أسرع وأكثر دقة وقيمة، بينما تبقى البيانات المجزأة والمتفرقة عائقاً أمام أي استثمار في هذه التقنيات، بغض النظر عن مدى تطورها.

هذا التوجه يتماشى مع رؤية المملكة نفسها. فقد أقرّ مجلس الوزراء استراتيجية التحول الرقمي للأعوام 2026-2028، التي تتضمن خطة متكاملة من 57 مشروعاً ذا أثر عالٍ، وتهدف إلى بناء "أردن رقمي مُمكَّن وآمن". هذه الاستراتيجية تضع الذكاء الاصطناعي والهوية الرقمية والثقة الرقمية في صميم أولويات المملكة، وتخلق بيئة مثالية أمام القطاع المصرفي للاستفادة من الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع، خصوصاً عندما يقترن ذلك ببيانات موثوقة ومنصات أعمال متكاملة.

فالمواءمة مع هذا التوجه الوطني لم تعد خياراً بل ضرورة استراتيجية مُلزمة. الأردن يملك اليوم كل المقومات لأن يكون مركزاً إقليمياً للخدمات المالية الرقمية، بل إن البنك المركزي الأردني أشار صراحة إلى أن المرحلة المقبلة ستركز على تصدير الحلول المالية الرقمية الأردنية إلى الأسواق الإقليمية. ومع امتلاك المملكة لرأس مال بشري متميز وقطاع مصرفي يتمتع باستقرار تنظيمي وثقة عالية، فإن الفرصة متاحة اليوم لمواكبة هذا التحول العالمي عن قرب.

السؤال الذي ينبغي أن يطرحه كل مجلس إدارة مصرفي في الأردن اليوم ليس "متى سنبدأ التحول الرقمي؟"، فالقافلة قد انطلقت بالفعل. أما السؤال الحقيقي فهو: أين تقف مؤسستنا في هذه اللحظة؟ هل نجحنا في تحويل بياناتنا وأنظمتنا إلى مصدر مستمر للقرارات الذكية والميزة التنافسية؟ فالمرحلة المقبلة لن تُقاس بقدرة البنوك على تبنّي أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي، بل بقدرتها على دمجه في صميم عملية اتخاذ القرار، لا الاحتفاظ به كمشروع تقني يعمل على هامش الأعمال.

المؤسسات المالية التي تطرح هذا السؤال على نفسها اليوم وتعمل على الإجابة عنه بجدية هي التي ستكون في المقدمة عندما تكتمل هذه الرحلة.

* المدير الإقليمي لشركة اس ايه بي SAP في الأردن وقطر وأسواق النمو السريع

"رواد الأعمال - البحرين" تعلن مجلس إدارتها الجديد وتطلق استراتيجية "الازدهار"

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت منظمة رواد الأعمال – البحرين تشكيل مجلس إدارتها للدورة 2026–2027، تحت شعار "الازدهار"، في خطوة تستهدف تعزيز نمو مجتمع رواد الأعمال، وتوسيع فرص التعلم والتواصل، ودعم الابتكار، بما يسهم في ترسيخ مكانة البحرين مركزًا إقليميًا لريادة الأعمال والاستثمار.

وأكدت المنظمة أن استراتيجيتها الجديدة ترتكز على تمكين الأعضاء من تحقيق النمو المهني والشخصي، وتعزيز العلاقات الهادفة، وإحداث أثر اقتصادي مستدام، مستفيدةً من عضويتها ضمن EO الشرق الأوسط وباكستان وأفريقيا (EO MEPA) وشبكة EO Global التي تضم رواد أعمال في أكثر من 80 دولة حول العالم.

ويضم مجلس الإدارة الجديد محمد عبدالعلي العالي رئيسًا، إلى جانب كل من أحمد شاه جهان، وأرون أرافيندان، وبوب ثاكر، وهلل إنجنير، وهيمانت بهاتيا، ومشاعل فيروز، ومهند العاني، ونبيل رضي، وناصر مطر، وسعد أصغر علي، ووسيم فرهود، وزهراء طاهر، وكريستينا توليدو.

وقال محمد عبدالعلي العالي، رئيس المنظمة، إن شعار "الازدهار" يعكس رؤية المنظمة لتمكين رواد الأعمال من تحقيق النمو في أعمالهم وأدوارهم القيادية، مع التركيز على التعلم المستمر، والتعاون، وبناء أثر إيجابي ومستدام داخل مجتمع الأعمال.

وأضاف أن مجلس الإدارة الجديد سيعمل على تطوير البرامج التعليمية، والمنتديات، والأنشطة المتخصصة، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية، إلى جانب الاستفادة من شبكة EO العالمية لدعم جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوسيع الروابط الاقتصادية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

كما أكد المجلس التزامه بتعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بما يدعم منظومة ريادة الأعمال في المملكة، ويفتح آفاقًا جديدة لتبادل الخبرات وبناء الشراكات العابرة للحدود.

منظمة رواد الأعمال تكرم قياداتها وأعضاءها في فعالية BIG BANG 2026

المنامة – المنصة الاقتصادية

نظمت منظمة رواد الأعمال في مملكة البحرين (EO Bahrain) فعالية BIG BANG 2026، التي جمعت أعضاء المنظمة في أمسية احتفالية كرّمت خلالها أعضاء مجلس الإدارة وعدداً من الأعضاء القدامى، تقديراً لإسهاماتهم في دعم مسيرة المنظمة وتعزيز مجتمع ريادة الأعمال في المملكة.

وتأتي الفعالية ضمن أجندة المنظمة السنوية الرامية إلى تعزيز التواصل بين الأعضاء، وتبادل الخبرات، وبناء العلاقات المهنية، بما يدعم نمو الشركات وتطوير المهارات القيادية وترسيخ ثقافة التعلم المستمر داخل مجتمع رواد الأعمال.

وخلال الأمسية، كرّم رئيس منظمة رواد الأعمال في البحرين، فريد بدر، أعضاء مجلس الإدارة، تقديراً لدورهم في قيادة اللجان والمبادرات والبرامج التي نفذتها المنظمة خلال العام، والتي أسهمت في توفير فرص تعليمية وتطويرية وشبكات تواصل عززت من تجربة الأعضاء.

كما شهدت الفعالية تكريم عدد من الأعضاء القدامى الذين واصلوا دعم المنظمة على مدى سنوات، تقديراً لإسهاماتهم في ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال والعمل التطوعي، ودورهم في نقل الخبرات وإلهام الجيل الجديد من رواد الأعمال.

وقال فريد بدر إن نجاح منظمة رواد الأعمال في البحرين يعكس التزام أعضائها وروح التعاون التي تجمعهم، مؤكداً أن تكريم القيادات والأعضاء القدامى يمثل تقديراً لعطائهم ودورهم في بناء مجتمع ريادي متماسك ومستدام.

وأضاف أن فعالية BIG BANG 2026 لم تقتصر على الاحتفاء بالإنجازات، بل شكلت منصة لتعزيز العلاقات المهنية والإنسانية بين الأعضاء، وتجديد روح الانتماء إلى مجتمع ريادة الأعمال، بما يدعم فرص التعاون والنمو المشترك.

وتعد منظمة رواد الأعمال في البحرين فرعاً من شبكة Entrepreneurs' Organization (EO) العالمية، التي تضم أكثر من 18 ألف رائد أعمال في 220 فرعاً موزعة على أكثر من 75 دولة. ويضم فرع البحرين 37 رائد أعمال يديرون شركات تتجاوز إيراداتها 120 مليون دولار، ويوفرون نحو 3,900 فرصة عمل، ما يعكس الدور المتنامي للمنظمة في دعم منظومة ريادة الأعمال والاقتصاد الوطني.

بنفت تضيف عرض رمز QR إلى الصفحة الرئيسية في "بنفت بي"

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلنت شركة بنفت، المزود الرائد لحلول التكنولوجيا المالية وخدمات المدفوعات الإلكترونية في مملكة البحرين، عن إطلاق تحديث جديد لتطبيق "بنفت بي" يتيح للمستخدمين عرض رمز الاستجابة السريعة (QR) مباشرة من الصفحة الرئيسية، في خطوة تهدف إلى تسريع عمليات التحويل واستلام المدفوعات وتعزيز سهولة استخدام التطبيق.

ويأتي التحديث، الذي تم تطويره وفق توجيهات مصرف البحرين المركزي، ضمن جهود الشركة المستمرة للارتقاء بتجربة المستخدم، من خلال تبسيط الوصول إلى إحدى أكثر أدوات الدفع استخداماً في التطبيق، وتقليل الوقت اللازم لإتمام المعاملات اليومية.

وبموجب التحديث، أصبح لكل حساب مصرفي مسجل داخل "بنفت بي" رمز QR مستقل مرتبط مباشرة برقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN)، بما يعزز دقة توجيه التحويلات، ويمنح العملاء وسيلة أكثر أماناً وسهولة لمشاركة بيانات الدفع واستلام الأموال.

كما أصبح رمز الاستجابة السريعة يظهر فور فتح التطبيق، دون الحاجة إلى التنقل بين القوائم الداخلية، الأمر الذي يسهم في تحسين تجربة الاستخدام ويعزز سرعة تنفيذ عمليات الدفع والتحويل بين الأفراد.

وقال أحمد المهري، المدير العام المساعد لتطوير الأعمال في شركة بنفت، إن التحديث الجديد جاء استجابة لأنماط استخدام العملاء، ويهدف إلى جعل رمز QR متاحاً بصورة مباشرة لتسهيل مشاركة بيانات الدفع وإنجاز المعاملات بكفاءة أعلى.

خليجي بنك يعين رازي المرباطي رئيساً تنفيذياً

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلن خليجي بنك، أحد المصارف الإسلامية الرائدة في مملكة البحرين، تعيين رازي المرباطي رئيساً تنفيذياً للبنك، بالإضافة إلى استمراره عضواً في مجلس الإدارة، في خطوة تستهدف دعم استراتيجية البنك وتعزيز مسيرة النمو والتطوير.

ويتمتع المرباطي بخبرة مصرفية واستثمارية تمتد لأكثر من 21 عاماً، شغل خلالها عدداً من المناصب القيادية في مؤسسات مالية محلية وإقليمية، واكتسب خبرات واسعة في مجالات الصيرفة الإسلامية، وإدارة الثروات، والاستثمارات الخاصة، والخدمات المصرفية الخاصة، والاستشارات المالية.

وقال يوسف عبدالله تقي، رئيس مجلس إدارة خليجي بنك، إن تعيين رازي المرباطي يمثل خطوة استراتيجية تعزز القدرات القيادية للبنك، مؤكداً أن خبراته المصرفية والاستثمارية ستسهم في تنفيذ المرحلة المقبلة من خطط البنك التوسعية، وتطوير خدماته ومنتجاته بما يلبي تطلعات العملاء والمساهمين.

من جانبه، أعرب رازي المرباطي عن اعتزازه بتولي منصب الرئيس التنفيذي، مؤكداً أن أولويات المرحلة المقبلة ستتركز على تطوير تجربة العملاء، وتوسيع قاعدة الأعمال، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتسريع الابتكار والجاهزية الرقمية، مع الالتزام بأعلى معايير الحوكمة وإدارة المخاطر.

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الإعلام والاتصال المؤسسي، وما يرافقها من توسع في استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، تبرز أهمية الاستثمار في تطوير مهارات الكوادر الإعلامية وتمكينها من أدوات العمل الحديثة التي تسهم في تعزيز كفاءة الأداء وجودة المخرجات الإعلامية.

برنامج الإعلام المؤسسي الحديث وإدارة الاتصال الرقمي

- مهارات كتابة الأخبار والبيانات الصحافية والتحقق من المعلومات
- توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى الإعلامي
- إدارة منصات التواصل الاجتماعي وتعزيز التفاعل وبناء الصورة الذهنية

للاستفسار ولمزيد من المعلومات: ميم عين ميديا

هاتف 36622618 - 33305244 - البريد الالكتروني memainpr@gmail.com